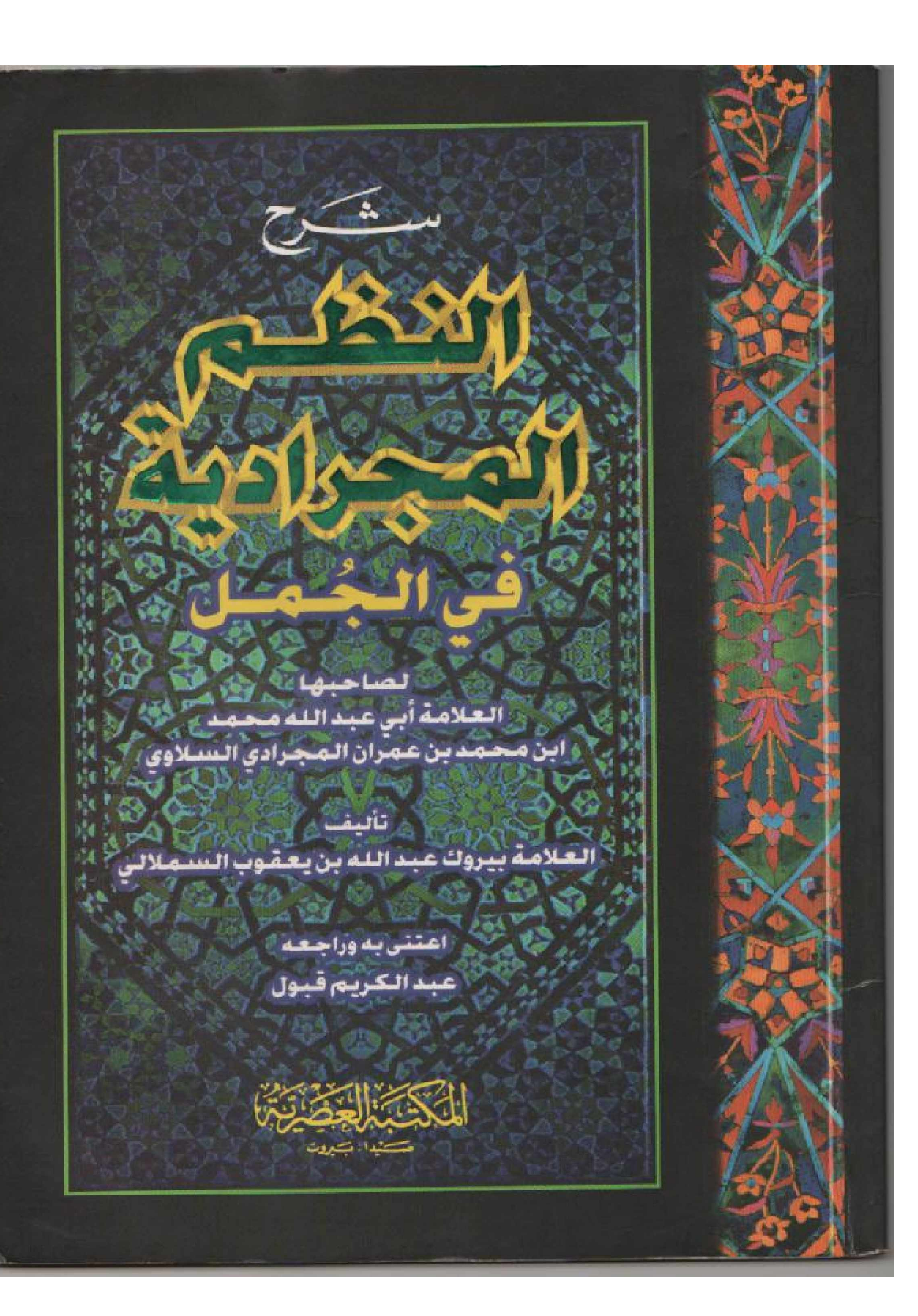

شرح
النظم المجرادية
في الجُمل
لصاحبها
العلامة أبي عبد الله محمد
ابن محمد بن عمران المجرادي السلاوي
تأليف
العلامة بيروك عبد الله بن يعقوب السملالي
اعتنى به وراجعه
عبد الكريم قبول
المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

شرح نظم المجرادية

في الجمل

لصاحبها

العلامة أبي عبد الله محمد

ابن محمد بن عمران المجرادي السلاوي

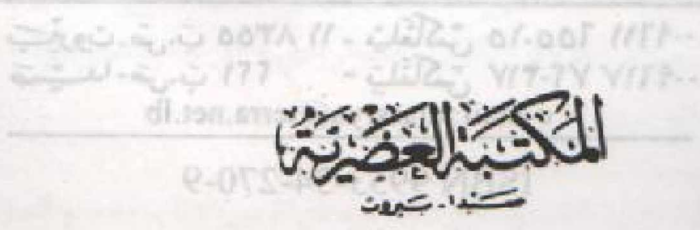
ت ٧٧٨ هـ

تأليف

العلامة بيروك عبد الله بن يعقوب السملالي

اعتنى به وراجعه

عبد الكريم قبول



المكتبة العصرية

صيدا - بيروت

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ - 2004 م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع
المكتبة العصرية للطباعة والنشر
الدار النموذجية
المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ١١ ٨٣٥٥ - تلفاكس ١٥-٦٥٥ ٠٠٩٦١١
صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٧٢٠٣١٧ ٠٠٩٦١٧
e-mail: alassrya@terra.net.lb

ISBN 9953-34-270-9

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

صلى الله عليه وعلى آله، وصحبه وسلم.

أما بعد:

فمن المنظومات العلمية التي ذاع صيتها، واشتهرت بين الطلبة المشتغلين بعلم النحو: **«لامية المجرادي»** وهي نظم بديع يشتمل على واحد وسبعين بيتاً، جمع فيها صاحبها خلاصة ما يتعلق بالجملة، من حيث تعريفها، وأقسامها، وأحكامها، وأيضاً حكم الظرف، والجار والمجرور، ومسائل أخرى. كل ذلك بأسلوب سهل وممتع، تتخلله الأمثلة التقريبية للقواعد التي نص عليها الناظم.

وبخصوص صاحبها فهو: **أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عمران، الفزاري السلاوي**، المعروف بالمجرادي[١] ـ أو ابن المجرادي ـ، من أهل العلم والفضل، له حظ وافر من الفقه ورواية الحديث، مع طول الباع في علوم اللغة.

أخذ عن أعلام، وعنه أخذ الناس وانتفعوا به، وظهرت بركته على من لازم مجلسه، أو قرأ عليه.

له تآليف حسنة منها: شرح الدرر اللوامع، وإيضاح الأسرار والبدائع، وهذه اللامية المباركة المشهورة **«بلامية المجرادي»** أو بـ**«المجرادية»**.

توفي رحمه الله سنة 778هـ.

(1) شجرة النور الزكية (ص235) ـ إيضاح المكنون (ج2/ ص397) ـ معجم المؤلفين (ج11/ ص286).

وقد تعرض لهذه اللامية النحوية غير واحد من أعلام اللغة والأدب، منهم العلامة **بيروك بن عبد الله بن يعقوب السملالي**، وهو من أعيان علماء القرن الحادي عشر الهجري ـ وللأسف ـ لم أقف له على ترجمة شافية أستشهد بها على فضله وطول باعه في علم النحو الذي يظهر جلياً من خلال هذا الشرح المختصر الجامع المفيد[1].

وقد سبق أن طبع هذا الشرح مراراً، لكنه ـ للأسف ـ كانت طبعاته رديئة خالية من أي اهتمام أو عناية، رغم أهميته، وكثرة تداوله.

وبعد أن يسر الله تعالى لي الاشتغال عليه ودراسته على يد بعض شيوخ العلم[2]، وإصلاح ما فيه من أخطاء، أحببت أن يخرج في حلة تليق به ليعم النفع، خدمة للعلم وأهله، راجياً من الله عزّ وجلّ القبول.

ويمكن إجمال خطوات العمل فيما يلي:

1 ـ صححت الأخطاء ـ بقدر الإمكان ـ وذلك بمقارنة مادة الكتاب مع الكتب المعتمدة في علم النحو كألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل، ومغني اللبيب لابن هشام، وغيرهما.

2 ـ نظمت الكتاب على شكل فقرات مستقلة، لتسهل الاستفادة منه.

3 ـ عزوت الآيات الكريمة إلى مكانها من سور القرآن الكريم، وخرجت الأحاديث الشريفة.

4 ـ ترجمت للأعلام.

5 ـ علقت بعض التعليقات التي رأيتها ضرورية لبيان مقصود الشارح.

---

(1) والبحث جار عن ترجمة هذا العَلَم وغيره ممن لم أقف عليهم، وأخص بالذكر هنا كل من العلامة الزياني، والعلامة أحمد بن يحيى السوسي، والعلامة الديتوي، رحمهم الله جميعاً. وأرجو أن أستدل على تراجمهم لكي يأخذوا حظهم من التعريف بهم، والإشادة بما قدموه من تأليفات جليلة.

(2) أخص بالذكر هنا الشيخ العلامة عبد الرحمن عليوي، والشيخ العلامة المختار أوعدي، اللذين أحيا بهم الله تعالى ـ إلى جانب علماء آخرين ـ مجالس العلم على الطريقة الأصيلة بمدينة الدار البيضاء ـ بالمغرب الأقصى ـ فشكر الله لهم وسددهم وأبقاهم، وجزاهم عن طلبة العلم خير الجزاء.

هذا، وإني لا أدعي الكمال في هذا التصحيح والاعتناء، وإنما هو جهد المقل، أرجو به وجه رب كريم يوم لقائه، وأسأله جلّ وعلا أن ينفع به كل من درسه أو قرأه، وأن يجعله فاتحة خير له في هذا العلم المفتاح لعلوم الشرع كلها، إنه على ما يشاء قدير، والحمد لله رب العالمين وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

كتبه

أبو سلمان عبد الكريم قبول

نـظـم الـجـمـل

1ـ حَمِدْتُ إِلٰهِي ثُمَّ صَلَّيْتُ أَوَّلاً عَلَى سَيِّدِ الرُّسْلِ الْكِرَامِ ذَوِي الْعُلَى

2ـ مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ لِلْخَلْقِ رَحْمَةً وَأَصْحَابِهِ طُرًّا أُولِي الْفَضْلِ وَالْعَلاَ

3ـ وَبَعْدُ فَهَاكَ نُبْذَةً مِنْ قَوَاعِدٍ تُفِيدُكَ إِعْرَاباً فَحَصِّلْهُ تَفْضُلاَ

4ـ وَذٰلِكَ حُكْمُ الظَّرْفِ وَالْجُمْلَتَيْنِ مَعْ بَيَانِ الَّذِي قَدْ جُرَّ حَيْثُ تَنَزَّلاَ

5ـ وَأَسْأَلُ رَبِّي اللّٰهَ عَوْناً عَلَى الَّذِي قَصَدْتُ فَمَا زَالَ الإِلٰهُ مُؤَمَّلاَ

فـصـل

في بيان الجملة

6ـ وَمِثْلُ أَتَى زَيْدٌ أَوِ الْحَقُّ وَاضِحٌ أَوْ إِنْ قَامَ زَيْدٌ جُمْلَةٌ قَدْ تَمَثَّلاَ

7ـ كَلاَماً تُسَمَّى إِنْ أَفَادَتْ وَجُمْلَةً وَإِلاَّ فَتُسَمَّى جُمْلَةً قَطُّ فَاعْقِلاَ

8ـ فَفِعْلِيَّةٌ قُلْ إِنْ يَكُ الْفِعْلُ صَدْرَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسْمِيَّةٌ كَالْفَتَى الْعُلاَ

9ـ وَلاَ تَعْتَبِرْ حَرْفاً تَقَدَّمَ قَبْلَهَا كَقَدْ قَامَ زَيْدٌ أَوْ أَزَيْدٌ تَفَضَّلاَ

10ـ وَمَا هُوَ فِي أَصْلِ الْكَلاَمِ مُصَدَّرٌ فَمُعْتَبَرٌ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ تَحَصَّلاَ

11ـ فَفِعْلِيَّةٌ عَمْراً رَأَيْتُ وَخَالِداً أَجِرْهُ وَيَا زَيْدُ الْكَرِيمُ الْمُبَجَّلاَ

12ـ وَكَيْفَ أَتَى زَيْدٌ وَأَيَّ غُلاَمِهِمْ ضَرَبْتَ وَإِنْ زَيْدٌ أَتَاكَ فَحَصِّلاَ

13ـ وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ بَعْضٌ كَقَوْلِهِمْ أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ أَوْ أَعِنْدَكَ ذُو الْوَلاَ

بـــاب

بيان الجملة الكبرى والصغرى

14 - وَزَيْـدٌ أَبُـوهُ قَـائِـمٌ وَمُـحَـمَّـدٌ أَتَى جُمْلَةٌ كُبْرَى فَخُذْهُ مُمَثَّلاَ

15 - وَصُغْرَاهُـمَـا زَيْدٌ مُقِيمٌ وَعَامِرٌ مُعَنًّى وَبَكْرٌ ذُو غَرَامٍ بِمَنْ خَلاَ

16 - وَكُبْرَى وَصُغْرَى قَدْ تَكُونُ كَخَالِدٍ أَبُـوهُ أَخُـوهُ عَـالِـمٌ بِـالَّـذِي تَـلاَ

17 - وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ بَعْضُ كَلاَمِهِمْ كَمِثْلِ أَنَا آتِيكَ فِي النَّمْلِ نُزِّلاَ

18 - وَدِرْهَمٌ ذَا فِي الكِيسِ ثُمَّ مُحَمَّدٌ مُقِيمٌ أَبُوهُ فَافْهَمَنْهُ مُسَهَّلاَ

انقسام الكبرى

إلى ذات وجه وذات وجهين

19 - وَإِنْ جَاءَكَ اسْمٌ صَدْرَ كُبْرَى وَعَجْزَهَا أَتَى الفِعْلُ تُسْمَى ذَاتَ وَجْهَيْنِ فَاقْبَلاَ

20 - كَقَوْلِكَ زَيْدٌ يَسْتَجِيشُ غُلاَمَهُ وَعَمْرٌو أَتَى وَالْحَقُّ مَا زَالَ أَعْدَلاَ

21 - وَإِلاَّ فَذَاتُ الوَجْهِ تُسْمَى كَعَامِرٍ أَبُوهُ مُقِيمٌ فَافْهَمَنْهُ مُكَمَّلاَ

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

22 - وَإِنْ فِي ابْتِدَاءِ القَوْلِ جَاءَتْكَ جُمْلَةٌ كَإِنَّا فَتَحْنَا أَوْ غُلاَمُكَ أَقْبَلاَ

23 - فَلَيْسَ لَهَا أَصْلاً مَحَلٌّ وَسَمِّهَا بِجُمْلَةِ الاسْتِئْنَافِ فَهْوَ قَدِ اعْتَلاَ

24 - وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ جَرٌّ مَحَلُّهَا إِذَا وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ حَتَّى وَأُبْطِلاَ

25 - كَذَا الْجُمْلَةُ الْمَوْصُولُ الاسْمُ بِهَا وَمِثْـ ـلُهَا صِلَةُ الْحَرْفِيِّ خُذْهُ مُمَثَّلاَ

26 - كَجَاءَ الَّذِي قَدْ خَافَ مِمَّا ضَرَبْتُهُ وَمَعْنَاهُ مِنْ ضَرْبِي لَهُ قَدْ تَمَثَّلاَ

27 - كَذَا جُمْلَةُ التَّفْسِيرِ وَهْيَ تُبِينُ مَا تَلَتْهُ كَهَلْ هٰذَا وَفِي اقْتَرَبَ انْجَلاَ

28 - مُجَرَّدَةً تَأْتِي وَمَقْرُونَةً بِأَيْ وَأَنْ كَأَشَرْتُ لِلْغُلاَمِ أَنِ افْعَلاَ

29 - وَقَالَ الشَّلَوْبِينُ الْمُفَسِّرُ مِثْلُ مَا ... يُفَسِّرُ فِي الإِعْرَابِ وَالْحَقُّ مَا خَلاَ

30 - وَإِنْ تَتَعَرَّضْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ جُمْلَةٌ ... فَلَيْسَ لَهَا أَيْضاً مَحَلٌ فَحَصِّلاَ

31 - وَقَدْ تَتَعَرَّضْ جُمْلَتَانِ فَصَاعِداً ... خِلاَفاً لِقَوْمٍ قَدْ أَبَوْهُ فَأَقْبِلاَ

32 - وَإِنْ تَلْتَبِسْ حَالِيَةٌ مَعْ هٰذِهِ ... فَمَيِّزْ بِأَشْيَاءَ أَتَتْكَ مُعَوَّلاَ

33 - كَمِثْلِ اقْتِرَانِ الْفَا بِهَا وَبِأَنَّهَا ... أَتَتْ طَلَباً أَوْ مِثْلَ سَوْفَ بِهَا صِلاَ

34 - أَوِ الوَاوِ إِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ صَدْرَهَا ... كَيَا حَادِيَيْ عِيرٍ وَأَحْسِبُنِي اعْتَلاَ

35 - كَذَا إِنْ تُجِبْ شَرْطاً بِهَا غَيْرَ جَازِمٍ ... كَمِثْلِ إِذَا وَلَوْ وَلَوْلاَ فَكَمِّلاَ

36 - وَإِنْ يَكُ ذَا جَزْمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِفَا ... وَلاَ بِإِذَا فَالْحُكْمُ فِيهَا كَذَا اجْعَلاَ

37 - وَإِنْ تَقَعْ أَيْضاً لِلْيَمِينِ جَوَابَهُ ... فَحُكْمُكَ فِيهَا مِثْلُ حُكْمِكَ أَوَّلاَ

38 - وَإِنْ تَبِعَتْ مَا لاَ مَحَلَّ لَهَا فَحُكْـ ... ـمُهَا مِثْلُهَا وَالْعَدُّ سَبْعٌ تَحَصَّلاَ

الجمل التي لها محل من الإعراب

39 - وَإِنْ وَقَعَتْ حَالاً فَنَصْبٌ مَحَلُّهَا ... وَإِنْ تَاتِ مَفْعُولاً كَذَلِكَ فَاجْعَلاَ

40 - وَإِنْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ احْكُمَنْ ... عَلَيْهَا بِرَفْعٍ أَوْ بِنَصْبٍ قَدِ انْجَلاَ

41 - فَفِي الابْتِدَا مَعْ بَابِ إِنَّ ارْتِفَاعُهَا ... وَفِي كَانَ مَعْ كَادَ انْتِصَابٌ تَجَمَّلاَ

42 - وَقُلْ إِنْ يُضَفْ شَيْءٌ لَهَا الْجَرُّ حُكْمُهَا ... كَيَوْمَ أَتَى زَيْدٌ أَخُو الفَضْلِ والعَلاَ

43 - وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ بَعْدِ حَيْثُ وَإِذْ إِذَا ... وَلَمَّا فَجَرٌّ حُكْمُهَا عِنْدَ مَنْ بَلاَ

44 - وَذٰلِكَ فِي لَمَّا عَلَى قَوْلِ فِرْقَةٍ ... رَأَوْا أَنَّهَا اسْمٌ مِثْلَ حِينِ تَنَزُّلاَ

45 - وَإِنْ وَرَدَتْ أَيْضاً لِشَرْطٍ جَوَابَهُ ... وَجَاءَ إِذَا مَعْهَا أَوِ الْفَاءُ تُجْتَلاَ

46 - فَمَوْضِعُهَا جَزْمٌ كَإِنْ جَاءَ خَالِدٌ ... إِذَا عَمْرٌ آتٍ أَوْ فَعَمْرٌو قَدْ أَقْبَلاَ

47 - وَإِنْ مُفْرَدٌ يُنْعَتْ بِهَا فَهْيَ مِثْلُهُ ... لَدَى الرَّفْعِ ثُمَّ النَّصْبِ وَالْجَرِّ مُجْمَلاَ

48 - كَجَا رَجُلٌ يَدْعُو عَلَى رَجُلٍ عَصَا ... خَطِيباً يَجُوشُ القَوْمَ لِلْفَضْلِ وَالعَلاَ

49- وَإِنْ جُمْلَةٌ تُعْطَفْ عَلَى جُمْلَةٍ لَهَا ... مَحَلٌّ فَذَاكَ الْحُكْمُ فِيهَا تَحَصَّلاَ

50- كَزَيْدٌ أَبُوهُ رَاجِلٌ وَغُلاَمُهُ ... مُقِيمٌ وَسَبْعٌ عَدُّهَا مُتَجَمِّلاَ

حكم الجملة بعد النكرة والمعرفة

51- وَإِنْ وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ مَحْضٍ مُعَرَّفٍ ... فَإِعْرَابُهَا حَالٌ لِمَا قَبْلُ قَدْ عَلاَ

52- وَإِنْ وَرَدَتْ مِنْ بَعْدِ مَحْضٍ مُنَكَّرٍ ... فَإِعْرَابُهَا نَعْتٌ لِمَا قَبْلُ قَدْ خَلاَ

53- وَتَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ بَعْدَ مُنَكَّرٍ ... وَمَعْرِفَةٍ لَيْسَا بِمَحْضَيْنِ فَاقْبَلاَ

ما يتعلق من حروف الجر
وما لا يتعلق وبيان المتعلق به

54- وَكُلُّ حُرُوفِ الْجَرِّ بِالْفِعْلِ عُلِّقَتْ ... أَوِ اسْمٍ كَمِثْلِ الْفِعْلِ حَيْثُ تَنَزَّلاَ

55- أَوِ اسْمٍ بِشِبْهِ الْفِعْلِ أُوِّلَ أَوْ بِمَا ... يُشِيرُ إِلَى مَعْنَى الْمُشَابِهِ فَافْضُلاَ

56- سِوَى سِتَّةٍ لَوْلاَ لَعَلَّ وَكَافِهَا ... وَرُبَّ وَمَا قَدْ زِيدَ كَالْبَا وَمِنْ جَلاَ

57- وَأَحْرُفِ الاِسْتِثْنَا إِذَا الْخَفْضُ بَعْدَهَا ... أَتَى كَأَتَى قَوْمِي خَلاَ زَيْدٍ انْجَلاَ

58- وَتَعْلِيقُهَا بِالْفِعْلِ إِنْ يَكُ نَاقِصاً ... أَصَحُّ مِنَ الْمَنْعِ الَّذِي قَدْ تَقَلَّلاَ

59- وَفِي أَحْرُفِ الْمَعْنَى خِلاَفٌ لَدَيْهِمُ ... جَوَازٌ وَمَنْعٌ ثُمَّ قَوْلٌ تَفَصَّلاَ

60- فَإِنْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ فَذَلِكَ جَائِزٌ ... وَإِلاَّ فَلاَ وَالْفَارِسِيُّ بِذَا اعْتَلاَ

حكم المجرور بعد النكرة والمعرفة

61- وَإِنْ وَقَعَ الْمَجْرُورُ بَعْدَ مُنَكَّرٍ ... وَمَعْرِفَةٍ فَالْحُكْمَ كَالْجُمْلَةِ اجْعَلاَ

ما يتعلق به المجرور
إن وقع حالاً أو صفة أو خبراً أو صلة

62- وَإِنْ وَقَعَ الْمَجْرُورُ حَالاً كَجَاءَنِي ... غُلاَمِيَ فِي ثَوْبٍ فَعَلِّقْهُ تَفْضُلاَ

63 - بِمَعْنَى اسْتَقَرَّ وَاجِبُ الْحَذْفِ عِنْدَهُمْ   أَوِ اسْمٍ كَمَعْنَى مُسْتَقِرٌّ فَحَصِّلاَ

64 - كَذَا الْحُكْمُ مَهْمَا يَاتِ وَصْفاً وَمُخْبَراً   بِهِ مِثْلُ زَيْدٌ فِي دِيَارِ بَنِي الْعَلاَ

65 - وَإِنْ صِلَةَ الْمَوْصُولِ جَاءَ فَحُكْمُهُ   تَعَلُّقُهُ بِالْفِعْلِ لاَ غَيْرُ فَاشْمَلاَ

فصل

في رفع الفاعل بعد النفي والاستفهام وفي هذه المواضع الأربعة

66 - إِذَا نُفِيَ الْمَجْرُورُ يَرْفَعُ فَاعِلاً   كَذَا مَعَ الاسْتِفْهَامِ فَاحْفَظْهُ تَكْمُلاَ

67 - كَذَا الْحُكْمُ فِي هَذِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا   وَالأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّ فِي ذَاكَ اسْجَلاَ

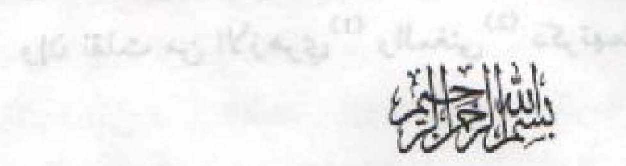
68 - وَمَا قِيلَ فِي الْمَجْرُورِ فَالظَّرْفُ مِثْلُهُ   لَدَى كُلِّ حُكْمٍ قَدْ تَقَرَّرَ أَوَّلاَ

خاتمة

69 - وَقَدْ كَمُلَ الْمَقْصُودُ مِمَّا أَرَدْتُهُ   فَلِلَّهِ رَبِّ الْحَمْدُ دَائِماً أُصُلاَ

70 - وَبَعْدُ عَلَى خَيْرِ النَّبِيئِينَ أَحْمَدَ   صَلاَةٌ تَعُمُّ الأُفْقَ طِيباً وَمَنْدَلاَ

71 - وَأَزْوَاجِهِ وَالآلِ طُرًّا وَصَحْبِهِ   أُولِي الْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ وَالْمَجْدِ وَالْعُلاَ



مقدمة

الحمد لله الذي أوزعني ووفقني إلى اقتضاب كلام العلماء والتعرض لشرحه، وأشكره على ما أولى من النعم شكراً يوجب المزيد من فضله، والصلاة والسلام الأكملان على نبيه وعبده وعلى آله وأصحابه وأهل وده.

أما بعد:

فإني أسأل الله تعالى أن يعينني على شرح القصيدة المعزوة للشيخ الأديب البليغ **«أبي عبد الله محمد بن عمران المعروف بالمجرادي»** في مدينة سلا، قال ابن غازي[1]: وهو ممن ظهرت نجابته إلا أنه ـ رحمه الله ـ قد اخترمته المنية في صغره وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

وله شرح جليل على **«الدرر اللوامع»** وهو عجيب جداً مختصراً من كلام الشيوخ.

ولهذا مهما رمزت بمادة «ع» فالمراد به فقيه العصر بجميع أدوات الحصر، العالم العلامة المحصل الفهامة مفيدنا سيدي علي بن أحمد بن محمد الرسموكي[2] ثم الجزولي نفع الله به.

وبمادة «ت» فالزياني شارحها أيضاً.

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي المكناسي، من العلماء المحققين، رحل الناس إليه للأخذ عنه، عارف بصناعة التدريس، له شفاء الغليل في حل مقفل خليل، وغيره. توفي رحمه الله سنة 919هـ. [شجرة النور الزكية (ص276)].

(2) هو علي بن أحمد بن محمد بن يوسف الرجراجي الجزولي الرسموكي، فقيه مالكي، له علم بالنحو والحساب، من أهل تمنارت. كان دائباً على التدريس والتصنيف والإفتاء. له كتب منها: مبرز القواعد الإعرابية ط، شرح أرجوزة المجرادي، شرح ألفية ابن مالك، وغيرها. توفي رحمه الله سنة 1049هـ. [الأعلام، للزركلي (ج4/ ص258)].

وبمادة «س» فالسيد أحمد بن يحيى السوسي في شرح القواعد.
وإن نقلت من الأزهري[1] والمغني[2] ذكرتهما.

(1) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، فقيه شافعي، من أئمة اللغة له شرح على الأجرومية وغيره.

(2) المقصود به هنا كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لصاحبه عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، العلامة المشهور بالإمامة في علم النحو. قال ابن خلدون: هو أنحى من سيبويه. توفي رحمه الله سنة 761هـ. [«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ج2/ 68) ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ طبعة دار الفكر].

قال المصنف رحمه الله:

١ ـ حَمِدْتُ إِلٰهِي ثُمَّ صَلَّيْتُ أَوَّلاً	عَلَى سَيِّدِ الرُّسْلِ الْكِرَامِ ذَوِي الْعُلَى

(**حمدت إلٰهي**) بالإضافة للاستعطاف، بمعنى: معبودي، ومعنى حمدت: أثنيت ومدحت. وصدر به أداء لحق شيء مما وجب من شكر نعمائه تعالى، التي منها تأليف هذه القصيدة، واقتداء بالقرآن وامتثالاً، كما روي عنه ﷺ: «**كل أمر ذي بال**» ـ أي ذي حالة حسنة ـ «**لا يبتدأ فيه بالحمد فهو أبتر أو أجذم أو أقطع أو أبرص**»[1] ومعنى ذلك: ناقص شرفه. وهو على قسمين:

حسي: كأن يمنعه مانع من تمام ما رامه كالموت.

ومعنوي: كأن يأتي به تاماً ويقل النفع به.

فإن قلتَ: لِمَ ساقه بصيغة الفعل مع أن صيغة الاسم مرجحة بثلاثة أوجه؟

قلتُ: لئلا يحمل ذلك بنفسه، «ع» وصرح بإسناده إلى نفسه لأنه أنص من الجملة الاسمية وإدخال النفس في ربقة العبودية، وأن يدل على أن الحمد من الفرائض العينية.

---

(1) أبو داود، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، رقم 4840 ـ ابن ماجه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم 1894: كلاهما من طريق قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقرة هذا، هو ابن عبد الرحمن المعافري، قال عنه في التقريب: صدوق له مناكير. وقال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً، قال الدارقطني وهو الصواب. وكلهم ثقات.

والإله: هو الواجب الوجود المستحق للعبادة، ومعناه: هو الغني عن كل ما سواه، المفتقر إليه كل ما عداه.

ثم ثنى على النبي المختار ﷺ وهي زيادة تكرمة وإنعام.

فقال: (**ثم صليت أولاً**) و«ثم» هنا بمعنى «الواو»، كأنه يقول: وصليت أولاً، أي: ابتدأت بالحمد والصلاة قبل كل شيء قاله«ت» مع احتمالات تركتها.

قلت: قوله: «أولاً» متعلق بقوله: «حمدت» أي: حمدت أولاً قبل كل شيء إلهي ثم صليت، فـ«ثم» على بابها، والله أعلم.

وهل صلاة الله على رسوله ﷺ ثناؤه عليه، عند الملائكة دعاء؟ أو هي من الله رحمة، ومن الملائكة رقة ودعاء بالرحمة؟ أو هي من الله تشريف وزيادة تكرمة للنبي ﷺ ولغيره رحمة؟ أو هي من الله ومن الملائكة تبريك؟ فمعنى يصلون يباركون. أقوال.

قوله: «أولاً» أصله على الأصح أأول على أفعل فقلبت الهمزة واواً ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين.

ثم استعمل «سيدي» في غير الله بناء على قول من أجازه قائلاً: بجواز إطلاقه على الله تعالى وعلى غيره، وقيل: لا يطلق إلا على الله ونسب للإمام مالك. وقيل لا يطلق إلا عليه ورُدَّ بقوله ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»(1)، وبقوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران، الآية: 39] ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف، الآية: 25] وهو الذي ترفع إليه الحوائج في الدنيا والآخرة، فقال: (**على سيد الرسل**) بتسكين السين عوض الضم تخفيفاً وهو جمع رسول بمعنى مرسل، وهو: «إنسان بعثه الله لعباده يبلغهم أحكامه التكليفية».

هل النبي والرسول مترادفان؟ خلاف. والسيد أصله سَيْود لأنه من السودد اجتمع فيه ياء وواو فقلبت الواو ياء وأدغمت، ومعناه: الكامل

(1) ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم 4308. ضعيف بهذا اللفظ لأن فيه علي بن زيد بن جدعان قال عنه في التقريب: ضعيف. ويصح بلفظ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع» رواه مسلم، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، رقم 2278.

المحتاج[1] واستعمله في غير الله للدلالة على جوازه. **(الكرام)** نعت للرسل، وهو بفتح الراء العطاء والإحسان جمع كريم والكريم كل ما يرضى ويحمد في بابه. يقال وجه كريم، أي: مرضي في حسنه وجماله، وكتاب كريم أي: مرضي في معانيه وفوائده، ومطر كريم، أي: مرضي فيما عنه من المنافع اهـ.

(ذوي) أي: أصحاب، **(العلا)** بضم العين مقصور، الرفعة والمزية وقيل بالفتح والمد الرفعة والشرف، قَصْرُهُ ضرورة.

2- مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ لِلْخَلْقِ رَحْمَةً وَأَصْحَابِهِ طُرًّا أُولِي الْفَضْلِ وَالْعَلاَ

(محمد) بدلاً من «سيد» وهو اسم عربي وزنه مفعّل من أوزان المبالغة، والتضعيف الذي فيه للتكثير، سمي به لأنه جمع الخصال المحمودة من الأفعال والأقوال ونعته بقوله: **(المبعوث)** أي: المرسل **(للخلق)** أي: الخلق حال كونه **(رحمة)** لهم والخلق بمعنى المخلوق وهو يشمل الجن والإنس.

السبكي[2]: أرسل إلى الخلق كافة من بني آدم، والأنبياء نواب له بعثوا بشرائعه، وهو نبي الأنبياء أرسل إلى الجن بالإجماع، وإلى الملائكة في أحد القولين، نقله السيوطي[3] في كتاب الخصائص[4].

---

(1) قوله: «الكامل المحتاج» لا يستقيم معناه إلا بتوضيح مفاده: أن النبي ﷺ كامل من حيث بشريته، محتاج أي: مفتقر إلى ما عند ربه. وإلا فالسيد هو الكامل المحتاج إليه بإطلاق، ولا يتصور إلا في الله جلّ وعلا. واستعماله في حق غير الله سائغ، نطق به الكتاب والسنة [انظر: «مواهب الجليل»، للحطاب (ج1/ ص20)].

(2) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى السبكي، يلقب بتاج الدين ويكنى بأبي نصر، كان عالماً بعلوم جمّة، منها: الفقه والأصول والحديث والتراجم والأدب والعربية بأنواعها، له مؤلفات عديدة. توفي رحمه الله سنة 771هـ. [انظر «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر (ج2/ ص425)].

(3) هو عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، البحر الذي جمع له الله علوماً كثيرة، ورزق التبحر في سبعة منها، وهي: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع على طريقة البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة. على حد تعبيره. توفي رحمه الله سنة 911هـ [الطبقات الصغرى، للشعراني (ص17)].

(4) وتمام عنوان هذا الكتاب: الخصائص والمعجزات النبوية، للسيوطي.

«ت»: **فإن قلت**: الرحمة كانت للكافر في بعثه ﷺ مع أنه حجة عليهم.

فالجواب: أنهم رحموا به حيث أنهم لم يصابوا بما أصيب غيرهم من الأمصار الماضية كالطوفان والصيحة وشبه ذلك من المصائب العظيمة، قال ابن عباس: «رحمة لهم إذ عوفوا مما أصيب به غيرهم من الأمصار المكذبة».

(و) على (**أصحابه طراً**) أي: جميعاً، (**أولي**) نعت لأصحابه، معناه أصحاب (**الفضل**) وهو الكمال الذي لا يتصور معه نقص، قال الجوهري[1]: الفضل والفضيلة خلاف النقص. (و) أولي (**العلا**) نعت لأصحابه، وهو بالضم مقصور، الرفعة والشرف وفيه الفتح مع المد بمعنى قاله الجوهري. «ع»: هو بفتح العين ممدوداً بمعنى الشرف فقصره لضرورة الوزن، وباختلاف معنى اللفظين يسلم من عيب الإيطاء[2] على مذهب الجمهور.

«**تنبيه**» أحسن ما يحد به الصحابي أن يقال: «الصحابي من لقي وهو حي مسلم النبي ﷺ ومات كذلك وإن لم تطل صحبته ولو لم يرو عنه شيئاً على الصحيح». ودخل فيمن اجتمع مؤمناً من لم يره كابن أم مكتوم، وخرج من مات مرتداً بقوله ومات كذلك.

3- وَبَعْدُ فَهَاكَ نُبْذَةً مِنْ قَوَاعِدِ تُفِيدُكَ إِعْرَاباً فَحَصِّلْهُ تَفْضُلَا

(**وبعد**) ظرف مقطوع عن الإضافة لفظاً دون معنى، والعامل فيه فعل الشرط، والتقدير: مهما يك من شيء بعد هذا الكلام السابق. وهو مبني لانقطاعه عن الإضافة، وخص بالضمة لأنها حركة لم تكن فيه حال إعرابه. وقيل العامل «تَنَبَّه» المقدّر فلا يؤتى به أول الكلام بل عند الانتقال

---

(1) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، كان إماماً في اللغة والأدب، قرأ العربية على أبي علي الفارسي، والسيرافي، له مجمل اللغة، والصحاح. توفي رحمه الله سنة 393هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص446)].

(2) الإيطاء: مصطلح عروضي معناه: إعادة كلمة الروي بلفظها ومعناها بعد بيتين أو ثلاثة إلى سبعة أبيات.

من غرض لغرض آخر. وأول من نطق به شهير[1]، ووافق في الاستقناع عن «ما» غيره من المصنفين. وعلى هذا فالمعنى: وبعدما أوردناه من الحمد والصلاة (فهاك) اسم فعل أمر بمعنى خذ، والكاف حرف تتصرف بحسب حال المخاطب من إفراد وتثنية، أو مع التذكير والتأنيث. وفي بعض النسخ «فهذه» بجعل الذال موضع الكاف و«ها» حرف تنبيه، وذي إشارة للقصيدة، والفاء جواب بعد قال، (نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة وبالذال المعجمة هي القطعة، وجمعها نبذ بضمها وفتح الموحدة، وقيل: هي ما قل لفظه وكثر معناه. ثم أتى «بمِنْ» البيانية على أحد الاحتمالين فقال: (من قواعد) جمع قاعدة، وهي في اللغة أساس الشيء وعماده. وفي الاصطلاح: حكم كلي منطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه، كقولك: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وكقولك: كل جملة وقعت خبر المبتدأ فهي في محل رفع، فهذا حكم كلي ينطبق على مثل «قام أبوه» من قولك: «زيد قام أبوه» فيقال: هذه جملة وقعت خبراً عن المبتدأ، وكل جملة وقعت كذلك فهي في محل رفع وقس عليه. (تفيدك) أي: تفهمك هذه القصيدة (إعراباً) مراده به اللغوي الذي هو الإفصاح والبيان، والظاهر أن المراد به الإعراب المصطلح عليه، تفيدك كيفية إعراب الجملة (فحصله) فعل أمر ومفعوله ضمير الإعراب وفاعله ضمير المخاطب.

«ت» **فإن قلتَ**: مقصوده التحريض على تحصيل القصيدة إذ ذاك هو المألوف من المؤلفين وإعادة الضمير للإعراب غير ذلك فما وجه الكلام؟

قلتُ: الإعراب المأمور بتحصيله هو الذي تفيدك القصيدة، وتحصيله فرع عن تحصيلها بل وعن الارتياض بها عناية، فما فعله أقوى في الحث من أن لو قال: «فحصلها» بضمير المؤنث العائد على النبذة.

---

(1) بمعنى مشهور، وهو آدم عليه السلام. وجرى الخلاف في أول من نطق بها بعد آدم عليه السلام على أقوال سبعة، أشار إليها بعض الفضلاء بقوله:

جرى الخلف «أما بعد» من كان باديا	بها سبع أقوال وداودُ أقرب
لفصل خطاب ثم يعقوبُ قسُّهم	فسحبانُ أيوبُ فكعبٌ فيعربُ

(تفضلاً) جواب الأمر أو جواب شرط مقدّر وهو أظهر، وحرك النون كأنه قال: إن حصلته تحز فضلاً وشرفاً والله أعلم.

«تنبيه» قولنا: وذي إشارة للقصيدة، إنما صح رجوعها إليها مع عدم تقدمها، لأنه لما جزم بها واستحضرها في ذهنه وقوي رجاه عازماً بها صح عود الإشارة إليها، وقول «ت»: لعله أخره عن نظم القصيدة. غير ظاهر، إذ لا تطلب الإعانة على ما هو حاصل، فافهمه.

4- وَذٰلِكَ حُكْمُ الظَّرْفِ وَالْجُمْلَتَيْنِ مَعْ بَيَانِ الَّذِي قَدْ جُرَّ حَيْثُ تَنَزَّلَا

(وذلك) الإعراب الذي أمرتك بتحصيله هو (حكم الظرف) أي: بيان حكمه من الإعراب، (و) حكم (الجملتين) الاسمية والفعلية (مع) حكم (بيان الذي قد جر)، مراده المجرور بحرف جر فإنه لا بد له من متعلقه، ولكن لأجل النظم عبر كما أمكن، (حيث تنزلا) أي: وقع، بمعنى أنه يبين حكم المجرور كيفما وقع في بابه متعلقاً ومحلاً وغير ذلك.

«ع»: فذا البيت أتى به الناظم كالفهرسة ليكون الطالب على بصيرة فيما هو ساع في تحصيله منه والله أعلم اهـ.

قلتُ: وفي «تثقيف اللسان»[1]: ويقولون: «هذه فهرسة الكتاب» يجعلون التاء فيه للتأنيث ويقفون عليها بالهاء. قال الشيخ أبو بكر بن الأنباري[2]: الصواب فهرست بإسكان السين، والتاء فيه أصلية، قال: ومعنى الفهرست جملة العدد لفظة فارسية، ثم قال: فالفهرست اسم جملة المعدود والفهرست المصدر ومثل الفهرسة: الفذلكة، يقال: فذلكت الحساب إذا وقفت

(1) تمام العنوان: «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» لصاحبه ابن مكي الصقلي.

(2) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان، أبو بكر بن الأنباري، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة. له: الواضح في النحو، والأضداد، والمذكر والمؤنث. توفي رحمه الله سنة 328هـ. [بغية الوعاة (ج1/ 212)].

على جملته وهو من قول الإنسان إذا كتب حسابه وفرغ منه فذلك كذا وكذا اهـ. تأمله.

ثم طلب العون من الله على إكماله فقال:

5 ـ وَأَسْأَلُ رَبِّي اللَّهَ عَوْناً عَلَى الَّذِي قَصَدْتُ فَمَا زَالَ الإِلَهُ مُؤَمَّلاَ

(وأسأل) أي: أطلب **(ربي)** أي: خالقي، أتى به إيذاناً بعِظَم حاجته وكثرة ضعفه فرجا مع ذلك عوناً منه على إكمال مراده، **(الله)** بالنصب بدل من ربي **(عوناً)** أي: قوة **(على الذي قصدت)** من الإعراب المذكور **(فما زال الإله)** أي: الواجب الوجود المستحق أن يعبد **(مؤملاً)** أي: مرجواً في أزل الأزل وإلى الآن ولا يخيب من دعاه جل وعلا بدليل قوله: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر، الآية: 60].

فإن قلت: هذا وعد من الله يجب الوفاء به ولا يجوز الخلف فيه ثم نرى الداعي لا يستجاب.

فالجواب: أنه استجيب بدليل ما خرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن أبي سعيد الخدري وهو قوله ﷺ: **«ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاثة: إما أن تعجل له دعوته في الدنيا، وإما أن تؤخر له في الآخرة، وإما أن يكف عنه السوء بمثلها»**[1].

ولما فرغ من الخطبة شرع في بيان المقصود فقال:

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة، 25 ـ كتاب الدعاء ـ 5 ـ باب في فضل الدعاء رقم 4. مع اختلاف في بعض الألفاظ وزيادة: (قالوا: إذاً نكثر يا رسول الله. قال: الله أكثر).

فصل في بيان الجملة

(فصل) وهو لغة: الحاجز بين الشيء والشيء، وهو خبر مبتدإ محذوف تقديره: هذا فصل (في بيان) بعض أحكام (الجملة) إذ لم يذكر جميعها في هذا الفصل. فالجملة على ما قال في المغني: عبارة عن «الفعل وفاعله» كقام زيد، و«المبتدأ وخبره» كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِب اللص، وأقائم الزيدان؟ وكان زيد قائماً، وظننته قائماً اهـ.

ثم أشار الناظم إلى بيانها بالمثال فبدأ بمثال الفعلية فقال:

6- وَمِثْلُ أَتَى زَيْدٌ أَوِ الْحَقُّ وَاضِحٌ   أَوْ إِنْ قَامَ زَيْدٌ جُمْلَةٌ قَدْ تَمَثَّلا

(ومثل) قولك: (أتى زيد) جملة فعلية لأن الفعل في صدرها، وهو «أتى» وتسمى كلاماً وجملة لوجود الفائدة والتركيب الإسنادي.

(أو) جاء الاسم في أولها مصدرة به نحو قولك: (الحق واضح) فاسمية تسمى وكلاماً وجملة إن أفادت كهذه.

(أو) جاء الحرف واقعاً في أولها مع الفعل نحو قولك: (إن قام زيد) فهي أيضاً (جملة) فعلية لأن الفعل في صدرها وهو إن قام.

«ت»: ولعله كررها إيماء منه إلى عدم اشتراط الإفادة في الجملة لأن جملة الشرط وحدها لا تفيد.

قلتُ: هو غير ظاهر لأنه سينص على ذلك.

«ع»: ولعله كررها إشارة منه إلى أن الأداة الحرفية لا أثر لها في الجملة من جهة التسمية على ما يأتي قريباً من كلامه.

قال بعض الشراح: وإنما كررها تنبيهاً على أنها تسمى جملة فعلية وإن تقدم عليها الحرف لأنه في حيز الانفصال.

(قد تمثلا) أي: تبين يعني ما ذكر من الأمثلة الثلاثة.

«ت»: ويحتمل أن يكون ضميره عائداً على ما يفهم من السياق، أي: قد تمثلا هو، أي: المقصود من الجملة ويحتمل أيضاً أنه أشار بهذا إلى أنه اتضح حتى صار مشاهداً من قبيل الحسيات مأخوذاً من قولهم تمثلا بين يديه اهـ. ويحتمل أن يكون «تمثلا» كما قال الجوهري: مأخوذ من قولهم: مثلت له كذا تمثيلاً، أي: صورت له الجملة بالمثال الذي ذكر. غير جامع لأنه بقي عليه مثال ما تركب من المنزل منزلة المبتدأ والخبر والفاعل.

والكلام عبارة عن لفظ مركب مفيد مقصود لذاته. وخرج باللفظ الخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء، وبالمركب مثل زيد وعمرو من الألفاظ المفردة، وبمفيد المركب تركيب تقييد. وإلى هذا أشار بقوله:

٢ـ كَلاماً تُسَمَّى إِنْ أَفَادَتْ وَجُمْلَةً وَإِلاَّ فَتُسْمَى جُمْلَةً قَطُّ فَاعْقِلاَ

(كلاماً تسمى) الجملة (إن أفادت) كقام زيد (و) تسمى (جملة) لوجود التركيب الإسنادي والمراد بالمفيد: ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر.

وظاهر كلام ابن هشام أن الإفادة مشترطة في الجملة كما اشترطت في الكلام وهو كذلك. وصرح الأزهري بخلافه وهو المشهور، ولذلك صدر به الناظم فقال: (وإلا) بأن لم تفد (فتسمى جملة قط)، ومثال غير المفيد: إن قام زيد، والمراد به ما لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه كما مثلنا. و«فاء» تسمى رابطة وهو بسكون السين وتخفيف الميم للضرورة، ويجوز أن يكون بالتاء والياء لأن كلا اللفظين وضعا لذات واحدة، أحدهما مؤنث والآخر مذكر، وتوسطها ضمير، جاز تأنيث الضمير وتذكيره، والتأنيث في علمنا أحسن لأن الجملة مؤنثة.

ولما فرغ من بيان الجملة بالمثال وبين أنها أعم من الكلام حرض الطالب على تحصيل ذلك وتفهمه بقوله: (فاعقلا) وهو فعل أمر من عقل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وهو القاف.

ثم الجملة تنقسم بالنسبة إلى التسمية: إلى فعلية وإلى اسمية فبدأ بالأول فقال:

8- فَفِعْلِيَّةٌ قُلْ إِنْ يَكُ الفِعْلُ صَدْرَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسْمِيَّةٌ كَالفَتَى العُلاَ

(ف) الجملة تسمى (فعلية قل إن يك الفعل صدرها) أي: في أولها قال الزبيدي[1]: صدر كل شيء مقدمه، ومراده أن الجملة إن بدئت بفعل تسمى فعلية سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وسواء كان متصرفاً أو جامداً أو ناقصاً، مبنياً للفاعل أو المفعول كـ: قام زيد ويضرب عمرو ونحو ذلك، وظاهره لا فرق في الفعل بين أن يكون مذكوراً أو محذوفاً، تقدم معموله عليه أو تقدم عليه حرف، أو لا، وهو كذلك.

(وإن لم يكن) الفعل في صدرها بل إنما كان فيه اسم صريح أو مؤول به (ف) الجملة (اسمية) تسمى (كالفتى العلا) لأن الاسم في صدرها و«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[2] كذلك.

تنبيهات:

الأول: «قط» المقدم هو بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وهو توكيد لنفي الماضي، وفيه لغات: فتح القاف وضمها مع تشديد الطاء المكسورة، وفتح القاف وإسكان الطاء، وفتح القاف وكسر الطاء المخففة مبني لشبهها بالحرف في الجمود، وقيل: لشبهها بحرف الغايا، وبني على

(1) هو محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي، الزبيدي، الحنفي، المتوفى سنة 205 هـ صاحب «تاج العروس من جواهر القاموس». [الأعلام للزركلي (ج/7 ص/20)].

(2) وهو مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه. روي: لأن تسمع، وأن تسمع. [جمهرة الأمثال، للعسكري (ج/1 ص/186)].

الحركات لالتقاء الساكنين، وخص بالضمة حملاً على «قبلُ» و«بعدُ»، أو لأنها أقوى الحركات، وكون «قط» اسم فعل بمعنى «حسْب» ليس بصواب لأنه إذا كان بمعنى حسْب فمعناه اكتف.

الثاني: **«الفتى»** هو الشاب ويكتب بالياء، ويقال في المؤنث: الفتاة وهو الشابة. والفعل في القياس فتى فتاء، وجمع الفتى فتية وفتيان، وجمع الفتاة فتيات. أو قيل: الفتى من دون ثلاثين سنة من الشبان.

الثالث: **«العلا»** بفتح العين والمد الرفعة والمنزلة، ويكتب بالياء على مذهب أهل الكوفة، وبالألف على مذهب أهل البصرة، أي: الفتى المحكوم بالرفعة والشرف قصره ضروره.

ثم نبّه على أن الحرف إذا دخل على الجملة لا يغير التسمية بقوله:

٩- وَلاَ تَـعْـتَـبِـرْ حَرْفاً تَـقَـدَّمَ قَـبْـلَـهَـا ... كَـقَـدْ قَـامَ زَيْـدٌ أَوْ أَزَيْـدٌ تَـفَـضَّـلاَ

(ولا تعتبر حرفاً تقدم قبلها) أي: الجملة من حيث هي اسمية كانت أو فعلية. وكذلك أتى بمثالين، والحرف يشمل حرف العطف وحرف النفي وغيرهما، سواء غير الإعراب دون المعنى نحو: إن زيداً قائم، أو لم يغير واحداً منهما **(كقد قام زيد: أو)** غير هذا المعنى دون الإعراب كقولك: **(أزيد تفضلا)** أو غيّرهما معاً نحو: ما زيد قائماً.

«تنبيه»: **«ت»**: لو قال: **«قبله»** بتذكير الضمير العائد على الجزء المصدر من الجملة لكان أنسب اهـ.

10- وَمَا هُوَ فِي أَصْلِ الْكَلاَمِ مُصَدَّرٌ ... فَمُعْتَبَرٌ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ تَحَصَّلاَ

(وما) أي: الذي **(هو في أصل الكلام)**، وقوله: **(مصدر)** به تعلق **«في أصل»** أي: ولما هو مصدر به في الأصل لا في اللفظ **(فمعتبر)** في الجملة **(من غير خلف)** بضم الخاء وسكون اللام اسم المصدر الذي هو الخلاف، أي: من غير خلاف

(**تحصلا**) فيه اعتباره أمر متفق عليه ويحتمل أن يكون أمراً لتحصيل ما ذكر.

ثم أشار إلى أمثلة الجملة الفعلية فقال:

11 ـ فَفِعْلِيَّةٌ عَمْراً رَأَيْتُ وَخَالِداً أَجِرْهُ وَيَا زَيْدُ الكَرِيمُ المُبَجَّلاَ

12 ـ وَكَيْفَ أَتَى زَيْدٌ وَأَيَّ غُلاَمِهِمْ ضَرَبْتَ وَإِنْ زَيْدٌ أَتَاكَ فَحَصِّلاَ

(**ف**) الجملة (**فعلية**) من قولك: (**عمراً رأيت، و**) من قولك: (**خالداً أجره و**) من قولك: (**يا زيد الكريم**) أي: المنعم بغير عوض، وقيل: هو الجامع لأوصاف الكمال اللائق باعتباره، وعلى الحقيقة لا كريم إلا الله، ونعته ثانياً بقوله: (**المبجلا**) أي: المعظم. (**و**) من قولك: (**كيف أتى زيد**) ومن قولك: (**أي غلامهم ضربت، و**) من قولك: (**إن زيد أتاك**)، والجملة من جميع ما ذكر كلها جملة فعلية لأن صدورها في الأصل أفعال ولأن هذه الأسماء في نية التأخير.

وإنما كان (**عمراً رأيت**) ونحوه فعلية لأن «عمراً» مفعول «رأيت» وهو في نية التأخير.

وأما (**خالداً أجره**) بالراء والزاي على ما في النسخ فهو من باب الاشتغال، عامله محذوف تقديره: أجر خالداً أجره، فهو جملة فعلية.

وأما (**زيد الكريم المبجلا**) فزيد منادى مبني على الضم وهو منصوب المحل لأنه مفعول بمحذوف تقديره: أدعو، نابت عنه ياء النداء فالجملة فعلية أيضاً.

وأما (**كيف أتى زيد**) إنما كانت جملة فعلية لأن الاسم الذي هو «كيف» ليس مصدراً في أصل الكلام، فـ«كيف» حال من زيد والعامل فيه «أتى»، وقدم لأنه من أدوات الصدور.

وجملة (**أي غلامهم ضربت**) فعلية لأن الاسم المصدر فيها ليس مصدراً في أصل الكلام.

(**وإن زيد أتاك**) تعين كونه فعلية لأن «إن» مما يختص بالفعل والتقدير «وإن أتاك زيد أتاك» فهو من باب الاشتغال.

ولما ذكر الأمثلة ونوعها، وكان بعضها يحتاج إلى بيان حسن، واحتاج أن يحرض ويحث الطالب على الاعتناء بها فجاء الأمر من قوله: **(فحصلا)** ذلك في محله ومركزه، غاية ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ولما زاد في المعنى قسمى ثالثاً وهو الظرفية قال: وهي المصدرة بظرف أو مجرور، أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

13 ـ وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ بَعْضُ كَقَوْلِهِمْ   أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ أَوْ أَعِنْدَكَ ذُو الوَلاَ

(ويحتمل الوجهين) وهما كونها اسمية وفعلية **(بعض كقولهم)** في مثال المجرور الواقع همزة الاستفهام قبله **(أفي الدار زيد)** ووجه الاحتمال أن زيداً يحتمل أن يكون مبتدأ وما قبله خبراً مرفوعاً بمبتدأ مقدر تقديره كائن أو مستقر وعليه فالجملة اسمية، ويحتمل أن يكون مرفوعاً باستقر مقدراً الجملة فعلية.

(أو) قولهم في مثال الظرف الواقع بعد الهمزة المذكورة **(أعندك ذو الولا)** ثم هذان الوجهان محل لاختلاف التقديرين كما في هذه المسألة، أو لإختلاف النحويين لأنك إن قدرت الاسم المرفوع بعدهما مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر فهي اسمية ذات خبر في الأولى وذات فعل مغن عن الخبر في الثانية، وإن قدرته فاعلاً باستقر ففعلية.

«س»: **فإن قلتَ**: لا خفاء أن المرفوع بعدهما إن قدر مبتدأ كانت اسمية فهل الأمر كذلك إذا قدر مرفوعاً باستقر؟

قلتُ: لا يقال ذلك على الإطلاق بل ينظر إلى متعلقهما فإن قدّر فعلاً كانت فعلية وإن قدّر اسماً كانت اسمية اهـ.

«تنبيه» و«الولا» في البيت بمعنى الموالي والأنصار، ويقال: بنو فلان، ولاؤك، أي: موالوك وأصله القرابة، «بعض» هو بالتنوين لإفراده عن الإضافة لفظاً وإن كان مما يلزم الإضافة معنى قاله «ت».

باب بيان
الجملة الكبرى والصغرى

باب في (بيان الجملة الكبرى و) الجملة (الصغرى) وتعبيره في هذه الترجمة بـ «فعلى» أفعل مقرونة بأل هو الصواب كما في المغني.

فالكبرى هي التي صدرها اسم أخبر عنه بجملة كـ: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه. فالكبرى على هذا لا تكون إلا اسمية، وقيل: إن ضابط الكبرى هي: التي يقع الخبر بها جملة.

وبدأ الناظم بها فقال:

14 - وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ وَمُحَمَّدٌ أَتَى جُمْلَةٌ كُبْرَى فَخُذْهُ مُمَثَّلَا

(و) جملة (زيد أبوه قائم) من مبتدأ وهو «زيد» وخبره وهو «أبوه قائم» جملة كبرى لكون الاسم في صدرها وأخبر عنه بجملة.

(ومحمد أتى) من مبتدأ وهو «محمد» وخبره وهو جملة «أتى» من الفعل وضمير الفاعل (جملة كبرى) لكون الاسم في ابتدائها وأخبر عنه بجملة، وهذا من باب حذف الأوائل لدلالة حذف الأواخر عليه.

(فخذه) أي: هذا الكلام المتضمن لأمثلة الجملة حالة كونه (ممثلاً) أي: مبيناً بالمثال.

ثم اعلم أن الصغرى هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل أو في الحال اسمية كانت أو فعلية وهي الواقعة خبراً.

وإليها أشار الناظم بقوله:

15 ـ وَصُغْرَاهُمَا زَيْدٌ مُقِيمٌ وَعَامِرٌ   مُعَنًّى وَبَكْرٌ ذُو غَرامٍ بِمَنْ خَلاَ

(وصغراهما) أي: الجملتين الاسمية والفعلية ذكر لهما الناظم ثلاثة أمثلة:

فالأول: (زيد مقيم) فـ«زيد» مبتدأ و«مقيم» خبره.

(و) الثاني: (عامر معان) فـ«عامر» مبتدأ و«معان» خبره، ووقع عند «ت» «عامر معنى» وهو مفعل بالتشديد اسم مفعول مأخوذ من العناء وهو التعب والنصب ولا معنى لما في بعض النسخ معين ببنية اسم الفاعل من الإعانة اهـ.

(و) الثالث: (بكر ذو غرام بمن خلا) فـ«بكر» مبتدأ و«ذو غرام» خبره و«بمن» جار ومجرور و«خلا» فعل ماض وفاعله «ذو» أي: صاحب غرام بالذي خلا ومضى. وما ذكره لم يكن مطابقاً لما ذكرنا في التقسيم والله أعلم، لأن ما ذكره من ثلاثة أمثلة إنما هي كلها للاسمية المركبة من مفردين ولم يذكر تمثيل الفعلية المركبة من مفردين.

ثم نبّه على أن بعض الجمل تنقسم بالنسبة إلى الوصفية إلى صغرى وكبرى باعتبارين بقوله:

16 ـ وَكُبْرَى وَصُغْرَى قَدْ تَكُونُ كَخَالِدٍ   أَبُوهُ أَخُوهُ عَالِمٌ بِالَّذِي تَلاَ

(وكبرى وصغرى قد تكون) الجملة (كـ) قوله: (خالد أبوه أخوه عالم بالذي تلا) فـ«خالد» مبتدأ و«أبوه» مبتدأ ثانٍ و«أخوه» مبتدأ ثالث و«عالم» خبر المبتدأ الثاني وهو «أبوه» والهاء من أخوه هو الرابط بينهما مع خبره وهما أبوه وأخوه عالم خبر عن الأول أعني خالد والهاء من أبوه هي الرابط بينهما فالمجموع من خالد وعالم وما بينهما يسمى جملة كبرى لا غير، لأن صدرها هو «خالد» اسم مرفوع على الابتداء فجملة (أخوه عالم) تسمى جملة صغرى خاصة لأنها كانت خبراً عن مبتدأ وهو أبوه.

وأما جملة (أبوه أخوه عالم) فإن نظرت إلى أنه اسم أخبر عنه بجملة وهي (أخوه عالم) فهي كبرى. وأما مجموع المثال وهو خالد إلى آخره فهو جملة كبرى لأن في صدرها اسماً أخبر عنه بجملة، كما أن قوله: (أخوه عالم) جملة صغرى فقط خلافاً لظاهر عبارة الناظم فافهمه.

وجزم «ع» بأن «قد» في البيت للتقليل، وأما «ت» فهو لديه يحتمل التقليل وغيره فانظره.

«تتمة» قد تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى لفقد الشرطين نحو «قام زيد» و«هذا زيد قائم».

ثم أشار إلى أن بعض الجمل تحتمل الوجهين فقال:

17 ـ وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ بَعْضُ كَلَامِهِمْ	كَمِثْلِ أَنَا آتِيكَ فِي النَّمْلِ نُزِّلَا

(ويحتمل الوجهين) وهما كونها كبرى وصغرى (بعض كلامهم) أي: النحاة فـ«أل» في «الوجهين» للعهد فأما أمثلة هذا الكلام فما كان (كمثل) قوله تعالى: (أنا آتيك في) سورة (النمل) قد (نزلا) أي: وقع، قال الجوهري: وهو في الأصل النزول في مهلة.

ويحتمل «آتيك» أن يكون: فعلاً مضارعاً ومفعولاً به، وعلى كونه فعلاً مضارعاً فأصله «أأتيك» فاجتمعت الهمزتان فسهلت الثانية بإبدالها ألفاً فهي على هذا التقدير كبرى لأن صدرها اسم أخبر عنه بجملة من فعل وفاعل مستتر تقديره أنا.

وأن يكون: اسم فاعل مضافاً لكاف الخطاب، وعليه لم يبق فيه إلا همزة واحدة وهي فاء الفعل، والهمزتان اللتان تكونان في المضارع همزة المتكلم وهمزة أرجعت في اسم الفاعل في «آتيك» بعد أن كانت محذوفة في قولك: «هو آت» للإضافة ولولاها لما رجعت، والجملة على هذا التقدير صغرى لأن «أنا» مبتدأ و«أآتيك» خبره، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء استثقالاً.

وأما وجه احتمالها في قوله:

18 ـ وَدِرْهَمٌ ذَا فِي الكِيسِ ثُمَّ مُحَمَّدٌ مُقِيمٌ أَبُوهُ فَافْهَمَنْهُ مُسَهَّلاَ

(ودرهم ذا في الكيس) بكسر الكاف: وعاء للدراهم، فاحتمال تقديره متعلق المجرور «استقر» أو «مستقر» بالفعل الماضي أو باسم الفاعل فالجملة فيهما على التقدير الأول كبرى لكون الاسم في صدرها وهو «درهم» خبرها جملة وهو استقر مع فاعله.

وعلى الثاني صغرى إذا لم يكن فيها إلا مفرد وهو «مستقر» المقدر أخبر به عن مفرد وهو «درهم» على ما عند الناظم في تعريف الصغرى.

(ثم) وجه احتمالهما في قوله: (محمد مقيم أبوه) أنه يحتمل أن يكون فيه تقديم وتأخير «هو» أي: أبوه بأن يكون «محمد» مبتدأ ثانٍ «ومقيم» خبره والجملة من المبتدأ وخبره خبر عن الأول وهو «محمد» فالجملة كبرى لأن الاسم في صدرها قد أخبر عنه بجملة وأن يكون قوله: «محمد» مبتدأ و«مقيم» خبره و«أبوه» فاعل بمقيم فالجملة صغرى لأن الخبر وهو «مقيم» لما رفع الظاهر لا يقال إنه من قبيل الجملة بل من قبيل المفردات نحو: إن زيداً قائم أبوه، وكان زيد قائماً أبوه، إذ لو كان جملة لم يعمل فيه عامل كالمحكي من الجمل، ولكن لما عملت فيه العوامل علمنا أنه ليس من قبيل الجمل، بل إنه من قبيل المفردات كما ذكرنا.

ثم حرض الطالب على فهم ما ذكر من قوله: وصغراهما زيد إلى هنا إذ من عادته أن يحرض وهو كلام حسن فقال: (فافهمنه) بفتح الهاء فإذا فهمته تجده كلاماً (مسهلاً) من السهولة ضد الصعوبة.

تنبيهان:

الأول: فهم من كلامه أن هذا غير محصور نحو: «إنما» إذ يحتمل أن يكون التقدير إنما أنت تسير سيراً وما أشبه ذلك.

الثاني: قوله كمثل «ت»: أشار به إلى أن هذا لا يتمشى في آية منها قوله

تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ [هود، الآية: 76] بل تتعين الوصفية لرفعه الظاهر وهو «عذاب» إذْ ما افتُتح بهمزة المتكلم يستتر مرفوعه أبداً، وقوله في مريم: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم، الآية: 95] لا يصح الإخبار بمضارع مفتتح بهمزة المتكلم عن لفظ لعدم الرابط وقوله فيها أيضاً: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا ءَاتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم، الآية: 93] اهـ. وبه يندفع كلام بعضهم هنا، والله أعلم.

باب انقسام الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين

هذا باب (**انقسام الكبرى إلى ذات وجه**) واحد (و) إلى كونها (**ذات وجهين**) وهذه الترجمة من تراجم المغني، وذات الوجهين هي التي كانت اسمية الصدر فعلية العجز لأنها باعتبار الاسم الواقع صدرها تسمى اسمية وباعتبار الفعل واقع في عجزها تسمى فعلية فهي ذات اعتبارين، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

19 - وَإِنْ جَاءَكَ اسْمٌ صَدْرَ كُبْرَى وَعَجْزَهَا أَتَى الفِعْلُ تُسَمَّى ذَاتَ وَجْهَيْنِ فَاقْبَلاَ

(**وإن جاءك اسم صدر كبرى وعجزها**) بإسكان الجيم وهو هنا مقابل الصدر، فيتناول كونه في وسط التركيب كـ: زيد قام أبوه، واحترز بالكبرى من الصغرى فلا مدخل لها هنا، ولا مفهوم للاسم ولا للفعل في كلامه، لأن ذات الوجهين أيضاً يكون الفعل في صدرها والاسم في عجزها كـ: ظننت زيداً أبوه قائم، فأبوه قائم جملة في محل المفعول الثاني، فإن نظرت في الجملة من صدرها ففعلية، ومن عجزها فقط فاسمية بناء على أن الكبرى كما تكون مصدرة بالاسم تكون مصدرة بالفعل كهذا المثال ولم يجر عليه الناظم تبعاً لما عند الجمهور ولم يرتضه في المغني.

قال الجوهري: العجز مؤخر الشيء يذكر ويؤنث.

وهو منصوب على الحال، ويبعد كونه ظرفاً قاله «ت».

(**أتى الفعل تسمى ذات وجهين**) فمعنى كلامه أن كل جملة كبرى في

صدرها الاسم، وفي عجزها الفعل، كان ماضياً أو مضارعاً، فهي ذات وجهين. ومرادهم بذات الوجهين أن تكون موصوفة بذلك، كما في نحو: زيد قام أبوه، لأنك إن نظرتها من أولها، قلت: هي اسمية إذ الاسم في صدرها، وإن نظرتها فقط في العجز، قلت: جملة فعلية.

قوله: (فاقبلا) أمر «قبل» «يقبل» بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع، أي: فاقبل أيها الطالب هذا الضابط لا تأباه، وألفه بدل من نون التوكيد.

ثم ذكر لها ثلاثة أمثلة أشار لأولها بقوله:

20 ـ كَقَوْلِكَ زَيْدٌ يَسْتَجِيشُ غُلَامَهُ وَعَمْرٌو أَتَى وَالْحَقُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

(كقولك زيد يستجيش غلامه) فزيد مبتدأ «يستجيش» فعل مضارع استجاش بمعنى استجمع وحشر. الجوهري: استجاشه طلب منه جيشاً. ولوقوع الاسم في صدرها وهو «زيد» والفعل في عجزها وهو «يستجيش» كانت ذات وجهين.

(و) الثاني: (عمرو أتى) «فعمرو» مبتدأ و«أتى» فعلٌ ماض وفاعلٌ جملةٌ في محل الخبر، وجملة «عمرو أتى» ذات وجهين لأن صدرها اسم وهو «عمرو» وعجزها فعل وهو أتى.

(و) الثالث (الحق ما زال أعدلا) فـ«الحق» مبتدأ و«ما» نافية «زال» من أخوات كان اسمها ضمير «الحق»، أعدلا خبرها. لأن صدرها اسم وهو «الحق» وعجزها الفعل وهو «ما زال». ويؤخذ من هذا المثال أن الفعل الواقع في عجزها كما يكون غير ناسخ يكون ناسخاً فافهمه قاله «ع».

وقول «ت»: «وذكر ثلاثة أمثلة من ذوات الوجه». صوابه: من ذوات الوجهين، والله أعلم.

وذات وجه واحد هي التي وقع في صدرها اسم ولم يقع الفعل في

عجزها، وهي ذات اعتبار واحد وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

21 ـ وَإِلاَّ فَذَاتُ الوَجْهِ تُسْمَى كَعَامِرٍ   أَبُوهُ مُقِيمٌ فَافْهَمَنْهُ مُكَمَّلاَ

(وإلا) إن لم يكن الاسم في صدرها والفعل في عجزها، بل كان الاسم في صدرها وفي عجزها، أو كان الاسم في عجزها والفعل في صدرها، (ف) هي (ذات الوجه) الواحد (تسمى) أي: كونها اسمية ليس إلا، (كعامر أبوه قائم) فالجملة في هذا المثال ذات وجه واحد لانتفاء الشرط الثاني وهو وقوع الفعل في عجزها.

وفهم من كلامه أن لها أمثلة غير ما ذكر نحو: زيد أبوه قائم، ونحو: ظننت زيداً يقوم أبوه، فالجملة في هذين المثالين ذات وجه واحد قطعاً. (فافهمنه) أي: هذا الباب حالة كونه (مكملاً) فلا نقص والضمير في «افهمنه» للمخاطب والألف في «مكملا» لإطلاق القافية.

فإن قلتَ: قدم الناظم ذات الوجهين عن ذات وجه واحد ما الحكمة في ذلك؟

قلتُ: هو في ذلك تابع لابن هشام في المغني فانظره فإنه ساقها هكذا.

الجمل التي
لا محل لها من الإعراب

ثم انتقل إلى ذكر الجمل التي لا محل لها فقال: (**الجمل التي لا محل لها من الإعراب**) الذي هو الرفع والنصب والجر والجزم والجمل على قسمين: ما لها محل، وما لا محل لها.

وبدأ الشيخ رضي الله عنه بالتي لا محل لها تبعاً لابن هشام، قال في المغني: وبدأنا بالجمل التي لا محل لها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو أصل في الجمل اهـ.

وهي سبع:

الأول الابتدائية، وإليه أشار بقوله:

22 ـ وَإِنْ فِي ابْتِدَاءِ القَوْلِ جَاءَتْكَ جُمْلَةٌ	كَإِنَّا فَتَحْنَا أَوْ غُلَامُكَ أَقْبَلَا
23 ـ فَلَيْسَ لَهَا أَصْلاً مَحَلٌّ وَسَمِّهَا	بِجُمْلَةِ الاسْتِئْنَافِ فَهْوَ قَدِ اعْتَلَا

(**وإن في ابتداء القول جاءتك جملة**) اسمية كانت أو فعلية، و«في ابتداء» متعلق بـ«جاءتك» أي: وإن جاءتك جملة في ابتداء (**القول**)، أي: الكلام.

وهي نوعان: أحدهما: الجمل المفتتح بها المصنف كقولك ابتداء: زيد قائم.

(**أو غلامك أقبلا**) أي: ثانيهما: الجمل المنقطعة مما قبلها نحو: «مات فلان، رحمه الله».

وجواب الشرط قوله: (**فليس لها أصلاً محل**) من الإعراب. قال «ع»:

«أصلاً» منصوب بنزع الخافض. «ت»: معناه قطعاً. وقال بعض من تكلم عليه: في نصبه احتمالات إما على التمييز والنصب على الظرفية، أو على إسقاط الخافض أي: «في الأصل» اهـ.

وضمير **(لها)** للجملة **(وسمها)** أي: الجملة الابتدائية أيضاً **(بجملة الاستيناف فهو)** أي: تسميتها بالاستيناف **(قد اعتلا)** أي: ظهر وارتفع عن تسميتها بالابتدائية.

قال في المغني: لأن الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل من الإعراب.

قلتُ: وعليه بينهما عموم وخصوص من وجه فكل استينافية ابتدائيةٌ، وليس كل ابتدائيةٍ استينافيةٌ، فالابتدائية أعم. ومن أمثلة الجملة المستنافة الجملة الواقعة في قول جرير رحمه الله:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

الإشكال: الذي فيه بياض يخالطه حمرة، فـ«ماء دجلة» مبتدأ ومضاف إليه و«أشكل» خبر، وجملة المبتدأ وخبره مستنافة، هذا مذهب الجمهور. وخالف أبو إسحاق[1] وابن دُرُستويه[2] ما قال الجمهور وإليه أشار:

24 ـ وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ جَرٌّ مَحَلُّهَا ... إِذَا وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ حَتَّى وَأُبْطِلا

(وقال أبو إسحاق) يعني الزجاج **(جر محلها)** أي: الجملة **(إذا وقعت من بعد حتى)** الابتدائية و«من» في كلامه زائدة ويؤيده كونها لم تذكر في كلام ابن

(1) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. كان من أكابر أهل العربية، حسن العقيدة وكان من أهل الفضل والدين، وكان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد. له: الاشتقاق، ومختصر النحو، وشرح أبيات سيبويه، توفي رحمه الله سنة 311هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص411)].

(2) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ـ بضم الدال والراء ـ ابن المرزبان أبو محمد النحوي، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه جيد التصنيف، صحب المبرد ولقي ابن قتيبة، له الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وغيرهما. توفي سنة 347هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص36)].

هشام ونصبه عن الزجاج وابن دُرُستويه: «أن الجملة الواقعة بعد حتى في موضع جر بحتى» اهـ.

ودرستويه بضم الدال والراء قاله السيوطي.

وإلى بطلان ما ذهب إليه أبو إسحاق، أشار بقوله: **(وأبطلا)** ووجه بطلانه، أن «حتى» هذه ليست حرف جر يجر ما بعده، والرواية فيه بالرفع، ولأن حروف الجر لا تتعلق بشيء عن العمل، وأيضاً كسرت همزة «إن» بعدها في نحو قولك: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، بكسر «إن» ولو كانت حرف جر لفتحت الهمزة وفاء بالقاعدة، وهي أنه إذا دخل حرف جر على «إن» فتحت همزتها كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج، الآية: 6] فلما لم تفتح الهمزة علمنا أنها ليست جارة فيتعين كون الجملة استئنافية وهو المطلوب.

وإلى الثانية مما لا محل لها وهي **الواقعة صلة لاسم موصول** أشار بقوله:

25 ـ كَذَا الْجُمْلَةُ الْمَوْصُولُ الاسْمُ بِهَا وَمِثْـ	ـلُهَا صِلَةُ الْحَرْفِيِّ خُذْهُ مُمَثَّلاَ

(كذا الجملة الموصول الاسم بها) في عبارته تعقيد قال «ت»: كذا جملة الكلام الموصول الاسم بها، فـ«جملة» مبتدأ و«الكلام» مضاف إليه ما قبله و«الموصول» نعت في الملفظ للكلام، وفي المعنى للاسم، و«أل» الداخلة عليه هي للجملة والتقدير كذا جملة الكلام الذي وصل به الاسم.

فإن قلت: جملة الصلة لا تسمى كلاماً لأنها غير مفيدة.

قلنا: ليس المراد بالكلام المصطلح عليه بل أعم من ذلك على أن كثيراً من الأئمة لا يشترطون الإفادة حتى في المصطلح.

فإن قلت: كيف يكون لفظ الموصول صفة للكلام و«أل» الداخلة عليه واقعة على الجملة؟

قلنا: الإضافة بيانية وفي بعض النسخ «كذا الجملة» بتعريف «الجملة» بـ«أل» والموصول للجملة في اللفظ، وفي المعنى للاسم، أي: الجملة التي وصل الاسم بها كائنة كذا، أو لا محل لها، اهـ.

فمثاله: جاءني الذي قام أبوه، من فعل وفاعل لا محل لها لأنها صلة الموصول.

(و) هذه أعني الواقعة صلة لاسم موصول (مثلها) في الحكم الذي هو عدم المحل الواقعة (صلة) الموصول (الحرفي) يؤول مع صلته بالمصدر نحو: عجيب مما قمت، أي: من قيامك فـ«ما» موصول حرفي على الأصح.

وقول «ع» أو غيره: فـ«ما» في موضع جر بـ«من» يعني مع صلتها في موضع الجر بمن، وأما هي وحدها فلا محل لها لانتفاء إعراب الحرف وكذلك «قمت» وحده لأنه صلة الموصول، والله أعلم.

(خذه) أي: هذا الكلام (مكملاً) المتبادر أنه اسم مفعول حال من مفعول خذ هذا الكلام «ت». وفي نسخة «ع» (ممثلاً) لم أره لغيره في عدة من النسخ.

ولما كان الموصول اسماً وحرفاً مثلهما معاً بقوله:

26 ـ كَجَاءَ الَّذِي قَدْ خَافَ مِمَّا ضَرَبْتُهُ ... وَمَعْنَاهُ مِنْ ضَرْبِي لَهُ قَدْ تَمَثَّلاَ

(كجاء الذي قد خاف مما ضربته) فجملة (خاف) من الفعل والفاعل لا محل لها لأنها صلة لـ«الذي». (وضربت) من الفعل والفاعل لا محل لها صلة لـ«ما» هذا إذا قلنا بحرفية ما المصدرية وعليه عول المصنف لقوله في سبكها مع صلتها (ومعناه من ضربي له) كذا قرره «ع» وله تنبيهان هنا فانظره.

وضميره التثنية في قوله: (قد تمثلا) عائد إلى صلة الاسم وإلى صلة الحرف معناه متضمناً بالمثال معاً.

وإلى الثالثة مما لا محل لها وهي التفسيرية أشار بقوله:

27 ـ كَذَا جُمْلَةُ التَّفْسِيرِ وَهْيَ تُبِينُ مَا ... تَلَتْهُ كَهَلْ هَذَا وَفِي اقْتَرَبَ انْجَلاَ

(كذا جملة التفسير) وتسمى المفسرة (و) الجملة التفسيرية التي لا محل لها (هي) التي (تبين) أي: تكشف حقيقة (ما تلته) أي: تبعته من مفرد أو مركب وليست عمدة.

فخرج بحقيقة «ما تلته» صلة الموصول لأنها وإن كانت كاشفة وموضحة للموصول فلا تتضمن حقيقته بل تشير إليها بحال من أحوالها.

وبـ«ليست عمدة» الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن: هذا زيد قائم.

وهذا الحد لابن هشام ولكنه غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك: أسررت إلى زيد النجوى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، إذ هي فضيلة كاشفة لحقيقة ما تلته من النجوى فيلزم أن لا يكون لها محل من الإعراب وهو باطل.

ومثل لها بقوله: (كهل هذا) ﴿إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء، الآية: 3] فجملة الاستفهام الصوري هي «هذا إلا بشر مثلكم» للنجوى فلا محل لها.

والنجوى اسم للتناجي الخفي. و«هل» هنا للنفي بمعنى «ما» ولذلك دخلت «إلا» بعدها، وقيل: إن جملة الاستفهام الصوري بدل من النجوى، فيكون محلها نصباً بناء على أن «ما» فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو رأي الكوفيين، وهو إبدال جملة من مفرد نحو: عرفت زيداً ابن من هو، صح بلفظه من الأزهري.

ثم بيّن موضع هذا المثال بقوله: (وفي اقترب) وهو متفق بقوله: (انجلا) أي: انكشف وظهر.

ثم أشار الناظم إلى أن جملة التفسير تأتي على ثلاثة أقسام:

28 ـ مُجَرَّدَةً تَأْتِي وَمَقْرُونَةً بِأَيْ وَأَنْ كَأَشَرْتُ لِلْغُلَامِ أَنِ افْعَلَا

(مجردة عن) حرف التفسير (تأتي) الجملة كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران، الآية: 59] فجملة «خلقه من تراب» تفسيرية لـ«مثل» فلا محل لها من الإعراب.

(و) تأتي (مقرونة بأي) الذي هو حرف تفسير لقوله: «وترمينني بالطرف أي: أنت مذنب».

(و) تأتي مقرونة بـ (أن كـ) قولك: (أشرت للغلام أن افعلا) وقوله تعالى: ﴿أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون، الآية: 27].

ثم إن الشلوبين[1] قال إن الجملة لا تقول لا محل لها مطلقاً بل في ذلك تفصيل كما أشار إليه المصنف بقوله:

29 ـ وَقَالَ الشَّلَوْبِينُ الْمُفَسِّرُ مِثْلُ مَا يُفَسِّرُ فِي الإِعْرَابِ وَالْحَقُّ مَا خَلاَ

(وقال) أبو علي (الشلوبين المفسّر) أي: لغير ضمير الشأن (مثل ما) أي: الذي (يفسّر في الإعراب) يعني أن الجملة المفسّرة إنما تأتي على حسب ما تفسره، فإن ثبت لِمَا تفسر محل من الإعراب فهي كذلك في أن لها محلاً، وإلا بأن لم يثبت لِمَا تفسره محل فهي لا محل لها كذلك.

فأما الأول: فقوله تعالى: ﴿خَلَقْنَهُ﴾ من قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ﴾ [القمر، الآية: 49] بنصب «كل» فجملة «خلقناه» مفسّرة للجملة المقدرة العامل فعلها في «كل» والتقدير «إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر» فجملة خلقنا المذكورة مفسّرة لخلقنا المقدرة في موضع رفع لكونها خبر «إنا» كجملة «خلقناه» المذكورة، إذ هي في موضع رفع أيضاً بحسب ما تفسره.

ومثال الثاني: وهو ما إذا لم يكن لِمَا تفسره محل «ضربته» من قولك: زيداً ضربته، فإنها مفسّرة بجملة مقدرة ولأن تقديره «ضربت زيداً ضربته» فلا محل للمقدرة وهي «ضربت» لكونها مستأنفة، إذ لا محل لها.

ثم أشار الناظم إلى أن المشهور في الجملة المفسّرة عدم المحل لها سواء كان لِمَا تفسره محل أم لا بقوله: (والحق ما خلا) الذي تقدم من عدم المحل لها مطلقاً، خلافاً لأبي علي.

---

(1) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين ـ بفتح المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وبعدها تحتانية ونون، وربما زيد بعدها ياء النسبة، ومعناه بلغة الأندلس «الأبيض الأشقر». كان إمام عصره في العربية بلا مدافع آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب. صنف تعليقاً على كتاب سيبويه وكتاب في النحو سمّاه التوطئة. توفي رحمه الله سنة 645هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص224)].

فقوله: «المفسّر» هو بنية اسم الفاعل لأنه أريد به جملة التفسير، والمتبادر في «مثل ما يفسر» أن يقرأ مجهولاً، أي مثل الذي تفسر به ويجوز أن يقرأ بالبناء للفاعل قاله «ت».

وإلى الجملة الرابعة مما لا محل لها وهي المعترضة أشار بقوله:

30 ـ وَإِنْ تَتَعَرَّضْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ جُمْلَةٌ   فَلَيْسَ لَهَا أَيْضاً مَحَلٌّ فَحَصِّلا

(وإن تتعرض بين شيئين) متلازمان (جملة) وهي إما للتسديد بالسين، أي: القوة، أو للإيضاح. والشيئان المتلازمان عبارة عن: كل شيء يتوقف على شيء آخر ويستلزمه، أي: كل منهما يستلزم الآخر بأن لا يوجد دون صاحبه، والله أعلم.

كالفعل مع فاعله فإنها تقع بينهما «شجاك ـ أظن ـ ربع»[1] ويروى بنصب ربعي على أنه مفعول أول وشجاك مفعول ثانٍ.

والمبتدأ مع خبره كقوله ﷺ: «نحن ـ معاشر الأنبياء ـ لا نورث»[2]. فجملة الاختصاص وهي «معاشر الأنبياء» وقع بها الاعتراض بين «نحن» و«لا نورث». وقيل: هي في محل نصب على الحال.

وتقع بين الشرط وجوابه كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة، الآية: 24].

والمواضع التي تقع فيها سبعة عشر موضعاً انظر المغني فقد استوعبها.

وجواب الشرط (فليس لها) أي: المعترضة (وأيضاً) مصدر آض يئيض إذا عاد (محل) من الإعراب (فحصلا) ذلك وأتقنه، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

---

(1) هذا المثال أصله بيت شعري وتمامه:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا   وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا

(2) أصله عند البخاري، كتاب الفرائض، باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه صدقة» رقم 6728 ـ ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة» رقم 1347.

وإلى جواز الاعتراض بأكثر من جملة أشار بقوله:

31 ـ وَقَدْ تَتَعَرَّضْ جُمْلَتَانِ فَصَاعِداً خِلافاً لِقَوْمٍ قَدْ أَبَوْهُ فَأَقْبِلا

(وقد تتعرض جملتان فصاعداً) أي: فأكثر منهما و«قد» يحتمل أن تكون للتحقيق و«فصاعداً» حال (خلافاً لقوم) المراد به أبو علي الفارسي [1] وعبّر عنه باسم الجماعة تعظيماً له واهتبالاً له لتصدره في الفن (خلافاً) حال أي: في حال كون الاعتراض بما ذكر مخالفاً لقول قوم فهو على حذف مضاف قاله «ت» (قد أبوه) بإسكان الواو، أي: منعوا الاعتراض بأكثر من جملة.

ويحتمل قوله: (فأقبلا) أن يقرأ بفتح الهمزة وكسر الباء الموحدة من الإقبال على الشيء، كأنه أمر بالإقبال على مسألة الاعتراض وما فيها من الخلاف كي يتضح ما هو الحق، ولو قال الناظم: «وجاء اعتراض باثنتين فصاعداً» لسلم من الطعن قاله «ت».

ومن الاعتراض بجملتين قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران، الآية: 36] معترضان بين الجملتين المصدرتين بـ«إني».

ومن الاعتراض بأكثر من جملتين قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء، الآيتان: 44، 45] فجملة ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾ جملة من مبتدأ وخبر، وجملة ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ مرتين جملة من فعل وفاعل، والباء في «بالله» زائدة هذا إن قدرت ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بياناً ﴿لِلَّذِينَ أُوتُوا﴾ وتخصيصاً لهم إذا كان اللفظ

---

(1) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أبو علي الفارسي الإمام المشهور واحد زمانه في علم العربية، قال كثير من تلامذته إنه أعلم من المبرد له الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف. وغيرها. يقال: إنه لما عمل الإيضاح استقصره، وقال: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى وصنّف التكملة، فلما وقف عليها، قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو. توفي رحمه الله سنة 377هـ. [انظر بغية الوعاة (ج1/ ص496).

عاماً في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، وأما إن كان بياناً لـ«أعدائكم» فالمعترض به جملتان لا غيره.

وأما جملة ﴿يَشْتَرُونَ﴾ ﴿وَيُرِيدُونَ﴾ فتفسر بمقدر، إذ المعنى: ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علق «من» بقوله: «نصيراً» أو بخبر محذوف على أن «يحرفون» صفة المحذوف، أي: قوم يحرفون، فلا اعتراض البتة.

وذكر صاحب المغني عن الزمخشري[1] أنه جاز الاعتراض بسبع جمل فانظره.

ثم لما كانت المعترضة تقع ملتبسة بالحالية ويعسر الفرق بينهما، أشار إلى بيان الأشياء التي يمتاز بها كل واحدة منهما عن الأخرى بقوله:

32 ـ وَإِنْ تَلْتَبِسْ حَالِيَّةٌ مَعْ هٰذِهِ فَمَيِّزْ بِأَشْيَاءَ أَتَتْكَ مُعَوَّلَا

(وإن تلتبس) أي: تختلط جملة (حالية مع هذه) الجملة المعترضة (فميز) ها (بأشياء أتتك) حالة كونها (معولاً) أي: مما يعتمد عليه، يقال: عولت على الشيء، أي: اعتمدت عليه وصيرت أمري إليه. وقوله: فميزها منهما، أي: المعترضة من الحالية، وقوله: بأشياء» أي: بأشياء موجودة مع المعترضة مفقودة مع الحالية، وهي أربعة:

أحدها: أن تكون مقرونة بالفاء وإليه أشار بقوله:

33 ـ كَمِثْلِ اقْتِرَانِ الْفَا بِهَا وَبِأَنَّهَا أَتَتْ طَلَباً أَوْ مِثْلَ سَوْفَ بِهَا صِلَا

(كمثل اقتران الفا بها) أي: المعترضة، أي: يجوز اقترانها بالفاء.

---

(1) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله، كان واسع العلم كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفنناً في كل علم، معتزلياً قوياً في مذهبه مجاهراً به. له الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، والأنموذج في النحو، وغيرها. توفي رحمه الله سنة 538هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص279)].

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

فـ«أن» في قوله: «أن سوف» مخففة من الثقيلة، وحذف اسمها، وخبرها جملة «يأتي» فصل بينهما حرف تسويف، والجملة سدت مسد مفعولي «اعلم» و«فعلم المرء ينفعه» جملة معترضة ميزتها الفاء من الحالية.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن الأشياء محصورة وعليه فالإتيان بالكاف في «كمثل» مشكل إذ لا فائدة لها مع «مثل».

قلت: قال «ت»: ولم يقل: مثلاً وهي كذا وكذا، لأنه لم يستوعب ذكر ما يقع به التمييز وجمع بين مثل والكاف، مع أن أحدهما يكفي في المراد لأن النظم دعاه إلى ذلك إذ لو نزعت الكاف لكان في كلامه عوج.

الثاني: مما تتميز به المعترضة عن الحالية كونها طلبية، وإليه أشار بقوله: **(أو بأنها)** أي: المعترضة **(أتت طلباً)** كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران، الآية: 73] فجملة ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ جملة معترضة تمييزها من الحالية كونها غير خبرية بناء على ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ متعلق بتؤمنوا.

«ت»: ودخل تحت قوله: «أتت طلباً» الأمر والدعاء:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا   قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانِ

والقسميَّة كقوله:

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً   لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

والتنزيهية كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل، الآية: 57]. ثم قال: إنما لم تقع الحالية طلبية لأنها قيد لصاحبها، والتقييد إنما يكون بأمر ثابت مقرر وموجود، والطلبية لا تدل على شيء من ذلك اهـ.

الثالث: مما يقع به التمييز جواز تقديرها بالاستقبال وإليه الإشارة بقوله: **(أو مثل سوف بها صلا)** كقوله:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

فجملة «إخال» معترضة بين حرف التسويف الدال على الاستقبال، والفعل هو «أدري». وقوله: «وما أدري» وبين قوله: «أقوم آل حصن أم نساء»[1].

الرابع: مما تتميز به المعترضة جواز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع وإليه أشار بقوله:

34 ـ أوِ الوَاوِ إنْ كَانَ الْمُضَارِعُ صَدْرَهَا كَيَا حَادِيَيْ عِيرٍ وَأَحْسِبُنِي اغْتلَا

(**أو الواو وإن كان المضارع**) المثبت (**صدرها**) واحترزنا بالمثبت من المنفي في جواب القسم في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل، الآية: 38] وقدرنا كلامه بالمثبت ليندفع ما يقال هنا عن أنه أطلق.

«ت»: قوله: «أو الواو» فيصح نصبه عطفاً على مثل، أي: صل بها مثل سوف، أو الواو وجره عطفاً على الفاء، أي: كمثل اقتران الفا بها أو الواو كقول المتنبي:

يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا وَأَحْسِبُنِي أُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ فَلاَ أَقَلُّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا

«حاديي»: بالحاء المهملة، اسم الفاعل حدا يحدو إذا غنى بالإبل ليسرع سيرها، وقيل: اسم الفاعل من الحدو بالدال المهملة، وهو سوق الإبل والغنا لها، وياؤه الأولى مفتوحة والثانية ساكنة تثنية حاد ونونه محذوفة للإضافة، والعير: بكسر العين المهملة كذا ذكر «ت» و«ع» قال في المغني: قوله: «أفقدها» على إضمار أن قوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب اهـ.

---

(1) في هذا المثال اعتراض في أثناء اعتراض فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام، فيكون شكله في الكتابة كالآتي:

وَمَا أَدْرِي ـ وَسَوْفَ ـ إِخَالُ ـ أَدْرِي ـ أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

ولما علمنا بما يفرّق به بين الحالية والاعتراضية حيث يشتبهان، نبه أن ذلك التفريق ظاهر بقوله: (اعتلا) أي: اتضح وظهر.

وإلى الخامسة مما لا محل لها وهي الواقعة جواباً بالشرط غير جازم أشار بقوله:

35 ـ كَذَا إِنْ تُجِبْ شَرْطاً بِهَا غَيْرَ جَازِمٍ كَمِثْلِ إِذَا وَلَـوْ وَلَـوْلاَ فَـكَمَّـلاَ

(كذا إن تجب) أيها الطالب (شرطاً بها) أي: بالجملة، أي: كذلك لا محل إذ جعلتها جواباً بالشرط غير (جازم) اقترنت بـ«الفاء» أو بـ«إذا». وقوله: «بها» متعلق بـ«تجب» (كمثل) جواب إذا الشرطية نحو: إذا جاء زيد أكرمتك.

فإن قلت: أليس أنها وردت جازمة في قول الشاعر:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[1]

قلتُ: ذلك نادر ولا يلتفت إليه.

وجمع بين الكاف والمثل لضرورة الوزن. (و) جواب (لو) الشرطية نحو: لو جاء زيد لأكرمتك. (و) جواب (لولا) الشرطية نحو: لولا زيد لأكرمتك، فجملة «أكرمتك» في جواب الثلاثة لا محل لها. (فكملا) أي: كمل ذلك بالتمثيل.

ثم لما كان حكم الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً كحكم الواقعة جواباً لشرط جازم، وخاف أن يتوهم أن ما ذكره في هذا البيت والذي بعده أكثر من مسألة واحدة، نبه على جميع ذلك بقوله:

36 ـ وَإِنْ يَكُ ذَا جَزْمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِفَا وَلاَ بِإِذَا فَالْحُكْمُ فِيهَا كَذَا اجْعَلاَ

(وإن يك) الشرطية المجاب بها (ذا جزم و) لكن (لم تقترن) أي: ثم تتصل الجملة (بفا) بالقصر للضرورة قيل معناه أنه لم تكن من الأجوبة التي يجب اقترانها بها، وإلا فلها محل ولو حذفت.

---

(1) يروى «فتأمل» وبالجيم، وبالحاء المهملة.

فقول الناظم «تقترن» هو بتاءين الفوقانية كما يقتضيه كلام الأزهري لا بالتحتانية (وإلا بإذا) الفجائية نحو قولك: إن جاء زيد أكرمته، فجملة «أكرمته» وقعت جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا فلا محل لها.

وفهم من كلامه أن لو اقترنت بـ«فا» أو بـ«إذا» لكانت في محل جزم وهو كذلك. وحذفت النون من «يك» تخفيفاً (فالحكم) الذي تقدم (فيها) أي: الواقعة جواباً لشرط جازم (كذا اجعلا) أي: أيها الطالب كذلك لهذه يعني من عدم المحل وأورد «ت» هنا بحثاً فانظره.

وإلى السادسة مما لا محل لها وهي **الواقعة جواباً للقسم**، أشار بقوله:

37 ـ وَإِنْ تَقَعْ أَيْضاً لِلْيَمِينِ جَوَابَهُ فَحُكْمُكَ فِيهَا مِثْلُ حُكْمِكَ أَوَّلاً

(وإن تقع) جملة **(أيضاً)** مصدر آض بالمد إذا عاد **(لليمين جوابه)** و«لليمين» متعلق بـ«تقع» وجوابه.

قال: «ع»: حال من فاعل «تقع» جرياً على غير الغالب.

«**ت**»: وهو منكر معنى وإن عرف لفظاً، فهو من باب وحدك اجتهد، ثم قال: رأيت بعضهم جعله بدلاً من اليمين على المحل وعليه فهو بدل اشتمال، انظر لما لم يجعله بدلاً على اللفظ اهـ.

وجواب الشرط قوله: **(فحكمك فيها)** أي: الواقعة جواباً للقسم **(مثل حكمك أولاً)** أي: فيما تقدم يعني لا محل لها.

الأزهري: ومن الجمل التي لا محل لها الواقعة جواباً للقسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه أم الحرف فقط أم لم يذكرا.

فالأول: أقسم بالله لأفعلن.

والثاني: نحو ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس، الآية: 3] بعد قوله تعالى: ﴿يسٓ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس، الآيتان: 1، 2].

والثالث: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم، الآية: 39] بعد

قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القلم، الآية: 39] والأيمان جمع يمين بمعنى القسم اهـ ممزوجاً بكلام ابن هشام.

فجملة لأفعلن ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ لا محل لها لوقوعها جواباً للقسم.

وإلى السابعة مما لا محل لها وهي **التابعة لما لا محل لها** أشار بقوله:

38 ـ وَإِنْ تَبِعَتْ مَا لَا مَحَلَّ لَهَا فَحُكْـ ـمُهَا مِثْلُهَا وَالعَدُّ سَبْعٌ تَحَصَّلَا

(وإن تبعت) الجملة **(ما لا محل لها)** من الإعراب **(فحكمها)** أي: التابعة **(مثلها)** أي: متبوعاتها في أنها لا محل لها كجملة «قعد عمرو» من قول القائل: «قام زيد وقعد عمرو» لأن الجملة من «قام زيد» لا محل لها لأنها مستأنفة وكذلك ما عطف عليها.

ونحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» فجملة «لم يقم عمرو» لا محل لها لأنها معطوفة على جملة «قام زيد» وجملة «قام زيد» لا محل لها وكذلك ما عطف عليها، هذا إن قدرت الواو عاطفة، وإن قدرتها واو الحال كانت الجملة في محل نصب.

قال ابن هشام: وينبغي أن يعلم أن العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها كإفادة مضمون الجملتين لأن مثل قولنا: «ضرب زيد أكرم عمرو» بغير عطف يحتمل الإضراب والرجوع عن الأول بخلاف ما إذا عطفت اهـ.

ثم أخبر الناظم بعدد ما ذكر وحرض الطالب على تحصيله بقوله: **(والعد)** من الجمل التي لا محل لها **(سبع تحصلا)** وظاهره أنها محصورة وهو كذلك.

ولما فرغ من الجمل التي لا محل لها قال:

الجمل التي لها محل من الإعراب

فإن قلت: ما معنى قولهم هذه الجملة في محل رفع، في محل نصب، في محل خفض، في محل جزم، كيف تكون الجملة في محل الرفع نفسه والنصب أو الخفض نفسه؟

قلت: معنى قولهم في محل كذا، هو على حذف مضاف، أي: في محل ذي رفع، ومحل ذي نصب، ومحل ذي خفض، ومحل ذي جزم، قاله: «س». ثم قال: ومرادهم بالأصل في هذا الفن حيث يقولون: الأصل كذا، والأصل في الجمل كذا، الكثير الشائع في كلام العرب اهـ.

ثم اعلم أن الجمل التي لها محل من الإعراب سبع:

إحداها **الواقعة حالاً** وإليها أشار بقوله:

39 ـ وَإِنْ وَقَعَتْ حَالاً فَنَصْبُ مَحَلِّهَا ....

(وإن وقعت) الجملة **(حالاً فنصب محلها)** نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف، الآية: 16] و«جاءوا» فعل وفاعل، و«أباهم» مفعول به ومضاف إليه، و«عشاء» منصوب على الظرفية، و«يبكون» جملة مركبة من فعل وفاعل وقعت حالاً، فهي في محل نصب، وصاحب الحال هو الفاعل بـ«جاءوا» العامل فيه «جاءوا» الرابط بين الحال وذي الحال الضمير في «يبكون»، والمعنى: و«جاءوا أباهم وقت العشاء في حالة البكاء».

ومن أمثلتها: جاء زيد يضحك. فجملة «يضحك» حالاً، والمعنى: جاء زيد في حالة الضحك.

وإلى الواقعة مفعولاً وهي الثانية من الجمل التي لها محل أشار بقوله:

39 ـ .... وَإِنْ تَأْتِ مَفْعُولاً كَذَلِكَ فَاجْعَلاَ

(وإن تأت مفعولاً كذلك) أي: محلها نصب إن لم تنب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين، الآية: 17] لأن الجملة التي يراد بها اللفظ تتنزل منزلة الأسماء المفردة وقوله: (فاجعلا) أي: تعلق قوله بـ«كذلك» أي: وإن تأت مفعولاً فاجعلها كذلك، أي: كحكم الواقعة حالاً.

وتقع المفعولية في أربعة مواضع كما ذكر ابن هشام:

الأول: أن تقع محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم، الآية: 30] فجملة «إني عبد الله» في موضع نصب على المفعولية محكية بالقول، والدليل على أنها محكية به كسر «إن» بعد دخوله.

والثاني: أن تقع تالية للمفعول الأول في باب ظن نحو: ظننت زيداً يقرأ، فجملة «يقرأ» من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب على أنها المفعول الثاني لظن.

والثالث: أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب أعلم[1] نحو: أعلمت زيداً عمراً أبوه قائم، فجملة «أبوه قائم» في محل نصب على أنها المفعول الثالث، وإنما لم تقع تالية للمفعول الأول من باب أعلم، لأن مفعوله الثاني مبتدأ في الأصل والمبتدأ لا يكون جملة.

والرابع: أن تقع معلقاً عنها العامل، والتعليق: إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً لمجيء ما له صدر الكلام، سواء كان العامل من باب أعلم نحو: ﴿لِنَعْلَمَ

---

(1) وفي ذلك يقول ابن مالك:

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

أي: أن رأى وعلم تتعديان إلى مفعولين، وهذا هو الأصل. وبالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل.

﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف، الآية: 12] فـ«أي الحزبين» مبتدأ ومضاف إليه و«أحصى» خبره وهو فعل ماض، لا اسم تفضيل على الأصح، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سدت مسد مفعولي «نعلم».

أو من غيره[1] ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف، الآية: 19] فـ«أيها» مبتدأ أو مضاف إليه و«أزكى» خبره، «طعاماً» تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سدت مسد مفعولي «ينظر» اهـ. ممزوجاً بشرحه.

وإلى الثالثة مما لها محل وهي **الواقعة خبراً** أشار بقوله:

40 ـ وَإِنْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ احْكُمَنْ عَلَيْهَا بِرَفْعٍ أَوْ بِنَصْبٍ قَدِ انْجَلاَ

(وإن وقعت) الجملة **(في موضع الخبر)** لمبتدأ في الأصل أو في الحال **(احكمن عليها)** إما **(برفع أو نصب قد انجلا)** أي: انكشف وظهر، وفاعله ما ذكر من وقوعها خبراً.

ولما كانت الجمل مختلفة لا يعرف المبتدأ أين يحكم لها بالرفع أو النصب بين ذلك بقوله:

41 ـ فَفِي الابْتِدَا مَعْ بَابِ إِنَّ ارْتِفَاعُهَا وَفِي كَانَ مَعْ كَادَ انْتِصَابٌ تَحَمَّلاَ

(ففي) باب **(الابتدا مع باب إن)** المشددة **(ارتفاعها)** أي: الجملة.

مثال الأول: زيد قام أبوه، فجملة «قام أبوه» في موضع رفع خبر «زيد».

ومثال الثاني: إن زيداً أبوه قائم، فجملة «أبوه قائم» في موضع رفع خبر «إن».

وفرّق الأزهري بين البابين بوجوه:

أحدهما: أن العامل في الخبر على الأول المبتدأ، وعلى الثاني «إن».

---

(1) أي: من غير باب أعلم.

ثانيها: أن الخبر في الأول محكم، وفي الثاني منسوخ.

ثالثها: أن الخبر في الأول يلقى إلى خالي الذهن من الحكم والمتردد فيه، وفي الثاني يلقى إلى الثاني[1] والمنكر في أول درجاته اهـ.

(و) موضعها (**في**) باب (**كان مع**) باب (**كاد انتصاب تجملا**) أي: تحسن وتزين، كذا قال بعض من تكلم عليه قائلاً: «يقال: تجملا الكلام» أي: جاء جميلاً حسناً إذا لم يستعجم عليك نثره، ولم ينبهم عليك حله.

فمثال الأول: ﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف، الآية: 162] من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لكان.

ومثال الثاني: ﴿كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة، الآية: 71] فجملة يفعلون من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لكاد.

وفرّق الأزهري بين البابين بوجوه:

الأول: أن جملة خبر كان قد تكون جملة اسمية أو فعلية، وجملة خبر كاد لا تكون إلا فعلية فعلها مضارع.

الثاني: أن خبر كان لا يجوز اقترانه بأن المصدرية، ويجوز في خبر كاد.

والثالث: أن خبر كان مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين.

والثاني: أنه مشبه بالحال عند الفراء.

والثالث: أنه حال عند بقية الكوفيين اهـ. منه.

وإلى الرابعة من الجمل التي لها محل. أشار بقوله:

42 ـ وَقُلْ إِنْ يُضَفْ شَيْءٌ لَهَا الجَرُّ حُكْمُهَا   كَيَوْمَ أَتَى زَيْدٌ أَخُو الفَضْلِ وَالعَلَا

(**وقل إن يضف شيء لها**) أي: الجملة كانت فعلية أو اسمية (**الجر**

---

(1) قوله هنا «الثاني» راجع إلى المتردد.

حكمها)، ـ مثال الفعلية: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة، الآية: 119] في محل جر لإضافة «يوم» إليها والدليل على أن «يوم» فيها مضاف عدم تنوينه. ـ ومثال الاسمية: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر، الآية: 16] فجملة «هم بارزون» في محل جر لإضافة يوم إليها.

ومثال الفعلية قوله: (كيوم أتى زيد أخو الفضل والعلا) فجملة «أتى زيد» من الفعل والفاعل في محل جر لإضافة يوم إليها.

43 ـ وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ بَعْدِ حَيْثُ وَإِذْ إِذَا وَلَمَّا فَجَرٌّ حُكْمُهَا عِنْدَ مَنْ بَلَا

(و) كذا (مهما أتت) الجملة (من بعد حيث) الدالة على المكان (وإذ) و (إذا ولما) الوجودية الدالة على وجود شيء لوجود غيره عند من قال باسميتها (فجر حكمها)، أي: الجملة الواقعة بعد هذه الأدوات المذكورة (عند من بلا) أي: عند من حقق النظر واختبره.

«س»: فإن قلتَ: الجملة المضاف إليها واحد من هذه الأربعة داخلة تحت قوله: «قل إن يضف شيء لها الجر حكمها» فما باله خصصها بالذكر.

قلتُ: يحتمل ـ والله أعلم ـ إنما خصصها بالذكر لأن إضافة هذه الأشياء إليها أمر لازم بخلاف غيرها، ألا ترى أن «يوم» يضاف إلى المفرد تارة وإلى الجملة أخرى وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر، الآيتان: 15، 16].

ومثال «حيث»: «جلست حيث زيد جالس» أو «جلست حيث جلس زيد» فتضاف إلى الاسمية وإلى الفعلية كما مثلنا.

ومثال «إذ»: «جلست إذ زيد جالس» و«جلست إذ جلس زيد» فتضاف إلى الجملتين مطلقاً كما مثلنا.

ومثال «إذا»: وتختص بالفعلية على الأصح قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح، الآية: 1].

ومثال «لما»: «لما جاء زيد جاء عمرو» وتختص بالفعل الماضي فتكون الجملة بعدها في محل جر، هو على مذهب من قال باسميتها، وإليها أشار الناظم بقوله:

44 ـ وَذٰلِكَ فِي لَمَّا عَلَى قَوْلِ فِرْقَةٍ رَأَوْا أَنَّهَا اسْمٌ مِثْلَ حِينٍ تَنَزُّلاَ

(وذلك) الذي تقدم (في لما) من كون الجملة بعدها في محل جر بناء (على قول فرقة) أي: جماعة وهم أبو بكر بن السراج[1] وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني[2] (رأوا أنها اسم مثل حين تنزلا) وقال ابن مالك[3]: هي بمعنى إذ، واستحسنه ابن هشام واستظهره.

«س»: القائلون باسميتها اختلفوا هل هي بمعنى «حين» أو بمعنى «إذ»، ابن السراج ومن تبعه على الأول، وابن مالك ومن تبعه على الثاني، فتلخص فيها مذهبين: القائلون باسميتها، والقائلون بحرفيتها، ومثال ذلك: لما جاء زيد أكرمته، فجملة «جاء زيد» من الفعل والفاعل في محل جر لإضافة «لما» إليها.

تنبيهان:

الأول: الظاهر أن «من» في قوله: «من بعد» زائدة. وقوله: «العلا» هو بفتح العين والمد: الرفعة والشرف، وهو معطوف على «الفضل». «عند من بلا» فيه عندي إشارة إلى أن مذهبه على مذهب السراج ومن تبعه فتأمله موافقاً.

---

(1) هو محمد بن السري البغدادي النحوي، أبو بكر بن السراج، من أصحاب المبرد، يقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. له الأصول الكبير، جمل الأصول، شرح سيبويه، وغيرها. توفي رحمه الله تعالى سنة 310هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص109)].

(2) هو عثمان بن جني ـ بسكون الياء معرب كني ـ أبو الفتح النحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، تصدر مكان أبي علي الفارسي ببغداد، له الخصائص في النحو، ومحاسن العربية، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 392هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص132)].

(3) هو محمد بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله النحوي، إمام النحاة وحافظ اللغة، صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، كما كان إماماً في القراءات وعللها. توفي رحمه الله سنة 762هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص130)].

الثاني: قال «ت»: قوله: «تنزلا» إما أن تعرب «مثل» بالرفع نعت لـ«اسم»، أو بالنصب مفعول بـ«تنزلا» فأيًا منهما كان، فيه شيء:

ـ إما على أنه نعت لـ «اسم» فإن قوله: «تنزلا» يبقى ضائعاً لا معنى له، إذا قد تم الكلام عند قوله: «رأوا أنها اسم مثل حين تنزلا».

ـ وإما على أنه مفعول «تنزلا» فإن اللائق أن يقال: «رأوا أنها اسم تنزلا منزلة حين». وأما قولك: «تنزلا مثل حين» فإنه بعيد.

وأما إذا قرئ بضم الزاي على أنه مصدر يعرب تمييزاً. و«مثل» نعت لـ«اسم» ويكون التقدير: «رأوا أنها اسم مثل حين منزلة» فإنه يذاق معناه اهـ فتأمله.

وإلى **الواقعة جواباً لشرط جازم** وهي الخامسة مما لها محل أشار بقوله:

45 ـ وَإِنْ وَرَدَتْ أَيْضاً لِشَرْطٍ جَوَابَهُ	وَجَاءَ إِذَا مَعْهَا أَوِ الْفَاءُ تُجْتَلَا
46 ـ فَمَوْضِعُهَا جَزْمٌ كَإِنْ جَاءَ خَالِدٌ	إِذَا عَمْرٌ آتٍ أَوْ فَعَمْرٌو قَدْ أَقْبَلَا

(**وإن وردت**) الجملة اسمية كانت أو فعلية، خبرية أو إنشائية (**أيضاً لشرط**) جازم، وهو «إن» الشرطية وأخواتها (**جوابه**).

ومراده أن من الجمل التي لها محل، الواقعة جواباً لشرط جازم بشرطين؛ أشار إليهما بقوله: (**وجاء إذا**) الفجائية (**معها**) بإسكان العين على اللغة القليلة فيه (**أو**) جاء (**الفاء**) الرابطة معها.

وأشار بقوله: (**تجتلا**) إلى كون الحكم بالمحل هو للجملة بأسرها لا للفعل وحده، قاله «ت». وقيل معناه: أن تبرز متصلة بالفاء.

فإذا ثبتت هذه الشروط (**فموضعها جزم**). ومثل للأول ـ وهو قوله: «وجاء إذا معها» ـ بقوله: (**كإن جاء خالد إذا عمرو آت**)، وكقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم، الآية: 36] فجملة «عمرو آت» و«هم يقنطون» في محل جزم لوقوعهما جواباً لشرط جازم وهو «إن».

ومثل للثاني بقوله: (أو) كقولك: إن جاء خالد (فعمرو قد أقبلا) أي: جاء. وكقوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف، الآية: 186] فجملة «لا هادي» مِنْ لا واسمها وخبرها، وجملة «فعمرو قد أقبلا» مِنْ مبتدأ وخبر في محل جزم لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو «مَنْ» في الأول، و«إن» في الثاني. وتقييدنا للشرط بالجازم، احترازاً من الشرط غير الجازم كـ«إذا» و«لولا».

قال «ع»: «أتى» أي: يحتمل أن يكون بهمزة ممدودة من الإتيان، أو بدونها من الأتي والأول أولى لاستقامة الوزن اهـ.

«ت»: فإن قلتَ: أطلق في قوله: «وإن وردت أيضاً لشرط جوابه» فظاهره كان جازماً أصلاً، وقوله: «وجاء إذا معها أو الفاء» لا يُعيِّن أنه جازم لأنهما يجيئان مع الجازم وغيره.

قلنا: تمثيله بقوله: «كإن جاء خالد» يعيِّن المراد.

فإن قلتَ: ليس من الشأن الاعتماد على المثال.

قلنا: إنما ذكرناه على سبيل الاستيناس، والذي يقطع أوداج البحث، الجواب بأنه تقدم الكلام على جواب الشرط غير الجازم في الجمل التي لا محل لها، ثم قال قوله: «أو فعمرو قد أقبلا» عطف على قوله: «إذا عمرو آت» فكل منهما مرتب على قوله: «إن جاء خالد» اهـ.

وإلى السادسة من الجمل التي لها محل وهي **جملة النعت** أشار بقوله:

47 ـ وَإِنْ مُفْرَدٌ يُنْعَتْ بِهَا فَهِيَ مِثْلُهُ	لَدَى الرَّفْعِ ثُمَّ النَّصْبِ وَالْجَرِّ مُجْمَلَا

(وإن مفرد ينعت بها) ظاهره كانت فعلية أو اسمية وهو كذلك، إلا أن كونها فعلية أقوى للرفع **(فهي)** أو هما عائدان على الجملة **(مثله)** أي: منعوتها **(لدى الرفع)** أي: الرفع يعني إن كان منعوتها مرفوعاً فهي في موضع رفع كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [إبراهيم، الآية: 31] من اسم «لا» وخبرها في محل رفع على أنها نعت لـ«يوم».

(ثم النصب) كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة، الآية: 281] فجملة «ترجعون» في محل نصب على أنها نعت لـ«يوماً».

(والجر) كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران، الآية: 9] فجملة «لا ريب فيه» في موضع جر لأنها نعت لـ«يوم».

قال «ت»: قوله: (مجملاً) اسم مفعول من الإجمال ضد التفصيل، وعامله محذوف تقديره: «خذ مجملاً» أو «ذكرت مجملاً» لأنه ذكر ذلك مجملاً ثم فصله بقوله مشيراً لمثال الرفع:

48 ـ كَجَا رَجُلٌ يَدْعُو عَلَى رَجُلٍ عَصَا خَطِيباً يَجُوشُ القَوْمَ لِلْفَضْلِ وَالعَلَا

(كجا رجل يدعو) من فعل وفاعل في محل رفع نعت لـ«رجل».

وقوله: (على رجل عصا) مثال للجر لأن جملة «عصى» في محل خفض على النعت لقوله: «على رجل».

وقوله: (خطيباً يجوش القوم للفضل) مثال للنصب.

وهذا لف ونشر غير مرتب، لأن جملة يجوش في محل نصب على النعت لـ«خطيباً»، فخرج من هذا أنه أتى بالأمثلة بحسب مساعد الوزن، فجعل المثال الأول للأول والثاني للثالث والثالث للثاني، فليتأمل.

«ت»: وظاهر كلامه أن الجملة التابعة للمفرد محصورة في النعت، وليس كذلك. فإن الجملة التابعة للمفرد إما أن تكون معطوف عطف نسق عليه، أو واقعة بدلاً منه، أو منعوت بها.

ثم قال بعد كلام لو قال مثلاً:

وإن نسقت أو أبدلت بعد مفرد أو اتبعت نعتاً فكالتابع اجعلا

لشمل الأقسام الثلاثة وكان طبق الحكم من خارج، والله أعلم اهـ.

قوله: (والعلا) بفتح العين والمد: الرفعة والمزية، وهذا معطوف على «الفضل».

وفي بعض النسخ يحوش بالحاء المهملة.

وإلى السابعة من الجمل التي لها محل وهي **التابعة لجملة لها محل** أشار بقوله:

49 ـ وَإِنْ جُمْلَةٌ تُعْطَفْ عَلَى جُمْلَةٍ لَهَا   مَحَلٌ فَذَاكَ الْحُكْمُ فِيهَا تَحَصَّلاَ

(وإن جملة تعطف على جملة) أخرى **(لها محل)** من الإعراب **(فذاك الحكم)** الذي هو ثبوت المحل لها **(فيها)** المعطوفة على التي لها محل **(تحصلا)** وبه تعلق «فيها» ويقع ذلك في باب النسق والبدل، قاله في المغني.

«**ت**»: ولم يخصها ابن هشام بالمعطوفة بل قال: التابعة لجملة لها محل اهـ. كأنه قال: كما خصها به الناظم.

قلتُ: وكلامه مع كلام ابن هشام موافق، إلا أنه غير العبارة في اللفظ وهما في المعنى سواء، إذ العطف يطلق بمعنى التبع، كما يقال: نسقت الشيء على الشيء، إذا تبعته إياه لأن العطف والنسق واحد، تأمله.

ومثل للأول وهو النسق بقوله:

50 ـ كَزَيْدٌ أَبُوهُ رَاحِلٌ وَغُلاَمُهُ   مُقِيمٌ وَسَبْعٌ عَدُّهَا مُتَحَمِّلاَ

(كزيد أبوه راحل وغلامه مقيم) فجملة «أبوه راحل» في موضع رفع لأنها خبر، وكذلك جملة «غلامه مقيم» وعلى مجمع الجملة الكبرى وهو «زيد أبوه راحل» لم يكن للمعطوفة ـ وهو: «غلامه مقيم» ـ محل لأنها معطوفة على جملة مستأنفة ولو قدرت الواو للحال لكانت الجملة في موضع نصب اهـ بمعناه من ابن هشام.

ومثاله ومثال البدل قول الشاعر:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا   وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فجملة «لا تقيمن عندنا» في موضع نصب على البدلية من «ارحل»، وشرطه أن تكون الجملة الثانية وافية بتأدية المعنى المراد من الجملة الأولى كما في هذا المثال، فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، والأولى بالالتزام.

«س»: في هذا المثال نظر لأن المجموع من قوله: «ارحل لا تقيمن عندنا» هو المفعول لقوله: «أقول» فكل واحدة من الجملتين جزء المفعول لا مفعول مستقل حتى تكون إحدى الجملتين في محل والأخرى تابعة لها اهـ منه.

ولعل الناظم إنما اقتصر على مثال النسق دون البدل لعدم تعيين الأمثلة السالمة من الطعن.

ثم أشار إلى عود ما ذكر بقوله: **(وسبع)** هو خبر عن قوله: **(عدها)** على أنه لمعنى عددها. و**(متجملا)** حال من عد، أي: عددتها حالة كونها مجملة، أي: مجردة من المثل، والله أعلم.

وظاهره أن الجمل التي لها محل محصورة، وهو كذلك على المشهور. قال في المغني: والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

فالأولى: كقوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾ [الغاشية، الآيات: 22 ـ 24] فـ«مَن» مبتدأ، «فيعذبه الله» الخبر، والجملة في محل نصب على البدلية، على الاستثناء في المنقطع.

والثانية: كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة، الآية: 6].

وكقولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

فـ«أنذرتهم» مبتدأ مؤول بالمصدر، و«أم لم تنذرهم» عطف عليه، و«سواء» خبر مقدم، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم.

و«تسمع» مبتدأ، فهو في تأويل سماعك، وقبله «أن» مقدرة وحسن حذفها. ثبوتها في «أن تراه» وهو يُسْبَكُ من الفعل المقدر مع «أن».

ولما فرغ من الجمل التي لا محل لها، والتي لها محل انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

حكم الجملة
بعد المعرفة والنكرة

المراد بالجملة هنا الجملة الخبرية، وهي للتصديق والتكذيب مع قطع النظر عن قائلها، التي لم يطلبها العامل لزوماً ويصح الاستغناء عنها، بخلاف التي يطلبها العامل لزوماً كجملة الخبر، والمحكية بالقول، فإنها لا يستغنى عنها.

فالجملة إن وقعت بعد المعارف فهي أحوال، وإن وقعت بعد النكرة فهي صفات وهذا معنى البيتين المشار إليهما بقوله:

51 ـ وَإِنْ وَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ مَحْضٍ مُعَرَّفٍ   فَإِعْرَابُهَا حَالٌ لِمَا قَبْلُ قَدْ عَلَا
52 ـ وَإِنْ وَرَدَتْ مِنْ بَعْدِ مَحْضٍ مُنَكَّرٍ   فَإِعْرَابُهَا نَعْتٌ لِمَا قَبْلُ قَدْ خَلَا

(وإن وقعت) الجملة **(من بعد محض)** أي: خالصة من شائبة التنكير **(معرف فإعرابها)** أي: الجملة **(حال، لما)** أي: الذي **(قبل قد علا)** أي: ظهر وارتفع كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر، الآية: 6] بالرفع فجملة «تستكثر» من الفعل والفاعل حال من الضمير المستتر في «تمنن» وهو معرفة محضة لأن الضمائر كلها معارف محضة بل هي أعرف المعارف.

ثم بين حكم ما إذا وقعت بعد النكرة فقال: **(وإن وردت)** الجملة **(من بعد محض)** أي: خالص مما يقربه من المعرفة **(منكر فإعرابها نعت)** أي: وصف **(لما)** أي: الذي **(قبل قد خلا)** أي: مضى ألفه عن واو كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء، الآية: 93] فجملة «نقرؤه» من الفعل والفاعل والمفعول في موضع نصب صفة لكتاب لأن «كتاباً» نكرة.

تنبيهان:

الأول: الظاهر أن «مِنْ» في كلا الموضعين في كلامه زائدة وإنما ذلك ليستقيم الوزن إذ لا يستقيم إلا بذلك.

الثاني: «قد خلا» غير ثابت في نسخة «ت» بل «تلا» يجعل التاء في موضع الخاء. قال: قوله: «قد تلا» يحتمل أن يكون صفة لقوله: «نعت» و«ما» مفعول وزيدت اللام لضعف العامل بالتأخير على حد قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف، الآية: 43] بالمضاف إليه فيه ضمير لفظ الحال، التقدير: فإعرابها وصف «قد تلا ما قبله». وذكر في نسخة الخاء في البيت الأول، وقال: وقع في النسخ بالجيم والخاء وأما «علا» فساقط من نسخته.

وإلى الواقعة بعد غير المحضة منهما أشار بقوله:

53 ـ وَتَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ بَعْدَ مُنَكَّرٍ وَمَعْرِفَةٍ لَيْسَا بِمَحْضَيْنِ فَاقْبَلاً

(وتحتمل الوجهين) وهما كونها صفة وحالية إذا وقعت **(بعد منكر ومعرفة ليسا)** أي: المُنَكّر والمعرَّف **(بمحضين)** أي: خالصين بأن يكون فيهما شائبة تعريف من وجه وشائبة تنكير من وجه.

ثم أمر الطالب بقوله: **(فاقبلا)** لأنه أمر من قبل بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ومثال المحتملة لهما بعد النكرة: مر رجل برجل صالح يصلي. إن شئت قدرت «يصلي» صفة ثانية لـ«رجل» لأنه نكرة، وإن شئت جعلته حالاً من «رجل» لأنه قد قرب من المعرفة لاختصاصه بالصفة الأولى وهي صالح.

ومثال المحتملة لهما بعد المعرفة غير المحضة: قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة، الآية: 5] فإن المراد بالحمار هنا الجنس من حيث هو لا حمار بعينه وذو التعريف الجنسي يقرب من

النكرة في المعنى. فتحتمل الجملة من قوله: ﴿ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ ﴾ من الفعل والفاعل والمفعول وجهين:

أحدهما: الحالية لأن الحمار وقع بلفظ المعرفة.

ثانيها: الصفة لأن الحمار كالنكرة في المعنى من حيث الشيوع.

ما يتعلق من حروف الجر
وما لا يتعلق وبيان المتعلّق به

هذا باب في ذكر ثلاثة أمور:

الأول: (ما يتعلق من حروف الجر و) الثاني: (ما لا يتعلق) منها (و) الثالث: (بيان المتعلق به) أي: الجار والمجرور.

وأشار إلى الأول والثالث بقوله:

54 ـ وَكُلُّ حُرُوفِ الْجَرِّ بِالْفِعْلِ عُلِّقَتْ ... أَوِ اسْمٍ كَمِثْلِ الْفِعْلِ حَيْثُ تَنَزَّلاَ

55 ـ أَوِ اسْمٍ يُشْبِهِ الْفِعْلِ أَوِّلَ أَوْ بِمَا ... يُشِيرُ إِلَى مَعْنَى الْمُشَابِهِ فَافْضُلاَ

(وكل حروف الجر) والمجرور (بالفعل) الماضي والمضارع والأمر (علقت) كقولك: مررت بزيد، فالجار والمجرور في محل نصب متعلق بـ« مررت».

قال الأزهري: المراد بالتعليق العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً.

(أو اسم كمثل الفعل حيث تنزلا) الظاهر أن الكاف في «كمثل» زائدة، وأشار بقوله: «حيث تنزلا» إلى أن الشبه للفعل يتعلق به المجرور مطلقاً حيث ما تنزلا لشبيه الفعل وحيث ما تنزلا منه المجرور، أي: سواء قدم عليه أو أخر عنه قاله «ت». كقولك: زيد مررت به فالجار والمجرور في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بـ« مررت».

(أو اسم يشبه الفعل أول) كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف، الآية: 84] أي: وهو الذي هو إله في السماء، فـ« في السماء»

متعلق بـ«إله» وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف، فتقول: إله واحد. ولا يوصف به فلا يقال: شيء إله، وإنما صح التعلق به لتأوله بـ«معبود». «إله» خبر لـ«هو» محذوف، وجاز حذف صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور **(أو بما يشير إلى معنى المشابه)** للفعل، «أو بما» فيه رائحة ما يشابهه كقول الشاعر:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ[1]

و«في بعض الأحيان» متعلق بـ«أبو المنهال» وإن كان علماً لتأويله باسم يشبه الفعل، بل لما فيه من معنى، كقولك: شجاع.

ثم أمر بتمييز هذه الأشياء وتفصيلها بالمثال بقوله: **(فافصلا)** وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

«ت»: «أو بما يشير» معطوف على قوله: «بالفعل» أي: علقه بالفعل، أو باسم مثل الفعل، أو باسم أول باسم يشبه الفعل، أو باسم يشير إلى معنى المشابه اهـ.

ثم أشار إلى الثاني وهو ما لا يتعلق منها بقوله:

56 ـ سِوَى سِتَّةٍ لَوْلَا لَعَلَّ وَكَافِهَا ... وَرُبَّ وَمَا قَدْ زِيدَ كَالبَا وَمِنْ جَلَا

57 ـ وَأَحْرُفِ الاسْتِثْنَا إِذَا الْخَفْضُ بَعْدَهَا ... أَتَى كَأَتَى قَوْمِي خَلَا زَيْدٍ انْجَلَا

(سوى ستة) من حروف الجر لا تتعلق بشيء وهي خارجة عن عموم قوله: «وكل حروف الجر بالفعل علقت».

وقد أشار إلى ـ الأول منها بقوله: **(لعل)** الجارة في لغة من يجر بها المبتدأ، وهم عُقَيْل بالتصغير، لأنه بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية تقول: لعل زيد قائم، ومنه قول الشاعر:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَا ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

---

(1) ورد هذا الشاهد في المغني بدون ذكر «في».

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

فجر بها «أبي المغوار» تنبيهاً على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العمل الخاص به، وهو الجر. وإنما قيل بعدم التعليق فيها لأنها بمنزلة الحروف الزائدة على المبتدأ.

والثاني: (لولا) الامتناعية إذا وليها ضمير غير متصل لمتكلم أو مخاطب أو غائب كقول بعضهم: لولاي، ولولاك، ولولاه. وعلى مذهب سيبويه أن لولا جارة للضمير لا تتعلق لأنها بمنزلة «لعل» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء. وزعم أبو الحسن[1] أنها غير جارة وأن الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع.

(و) الثالث (كافها) أي: التشبيه وزعم الأخفش[2] سعيد بن مسعدة وأبو الحسن بن عصفور أنها لا تتعلق واستدل على ذلك بأنه إذا قيل: زيد كعمرو، فإن كان العامل «استقر» فالكاف لا تدخل عليه، بخلاف «في» من نحو: زيد في الدار، فإن كان فعلاً مناسباً للكاف وهو «أشبه» فهو متعد بنفسه لا بالحرف. قال في المغني: والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار اهـ. وهو في ذلك تابع لأبي حيان[3].

(و) الرابع (رب) نحو: رب رجل صالح لقيته، أو لقيت، لأن مجرورها في المثال الأول مبتدأ وفي الثاني مفعول.

(1) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو. له الممتع في التصريف، وغيره. توفي رحمه الله سنة 663هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص210)].

(2) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه ولم يأخذ عن الخليل، كان معتزلياً، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، وكان أعلم بالكلام وأحذقهم بالجدل. صنف الأوسط في النحو، والمقاييس في النحو وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 210هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص590)].

(3) هو محمد بن يوسف بن علي الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي النفزي نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر. نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرؤه ومؤرخه وأديبه. له البحر المحيط في التفسير، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 745هـ. [بغية الوعاة (ج1/ ص280)].

(و) الخامس (ما قد زيد كالبا) بالقصر، أي: الزائدة في الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء، الآية: 78]. وتزاد في المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة، الآية: 195]. وفي المبتدأ: بحسبك درهم، وفي خبر الناسخ المنفي نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر، الآية: 36]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة، الآية: 74].

(ومن) تزاد في الفاعل نحو: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة، الآية: 19]. وفي المفعول نحو: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك، الآية: 3]. وفي المبتدأ نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [المؤمنون، الآية: 32]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر، الآية: 3]. وإنما لا يتعلق بالزائد لأن معنى التعلق هو الارتباط المعنوي، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط فلهذا كان لا يتعلق.

قال «ت»: قوله: (جلا) بالجيم معناه ظهر ولكن لو كان بالحاء المهملة إشارة إلى عذوبة ما ذكر لكان له وجه اهـ. وفاعله ما ذكر.

(و) السادس (أحرف الاستثنا) وهي خلا وعدا وحاش (إذا الخفض بعدها أتى) أي: جاء وبه تعلق «بعدها».

«ت»: قوله: «إذا الخفض بعدها» ليس شرطاً في عدم تعلقها حتى يقال، ظاهره أنها تكون حرفاً وإن لم يجر ما بعدها وإنما هو بينها لكونها حروفاً اهـ.

ومثل الناظم لـ«خلا» بقوله: (كأتى قومي خلا زيد). ومثال «عدا» قام القوم عدا زيد، فإنهما لتنحية الفعل كما دخل عليه، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو أصل إيصال معنى الفعل إلى الاسم، وإنما خفض بهما المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ«إلا» ليلاً يزول الفرق بينهما فعلين وحرفين، فهما إن جرا ما بعدهما كانا حرفين، وإن انتصب كانا فعلين كما قال ابن مالك:

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

وأما «حاش» فلم يسمع فيها عند سيبويه إلا الجر، وسمع عن غيره النصب.

وقوله: (انجلا) معناه انكشف وظهر، وفاعله ما ذكر من التعلق وغيره، ولم يكن الإيطاء بينه وبين قوله قبل: «جلا» كما وهم.

وجمع بعضهم الحروف التي تتعلق في بيت وهو:

لعل ولولا ثم رب وزائد وكاف ومستثنى غنت عن تعلق

وإلى الخلاف بين النحاة في جواز تعلق المجرور بالفعل الناقص وعدمه أشار بقوله:

58 ـ وَتَعْلِيقُهَا بِالْفِعْلِ إِنْ يَكُ نَاقِصاً أَصَحُّ مِنَ الْمَنْعِ الَّذِي قَدْ تَقَلَّلاَ

ومثار الخلاف في تعليق المجرور بالفعل الناقص هو الدلالة على الحدث وهو الأصح لإفاد تعلق المجرور بها، وإليه ذهب الناظم. ومن رأى أنها لا تدل عليه منع تعليقها به، وهم: المبرّد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين. والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس». واستدل المثبت التعلق بها بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس، الآية: 2] فإن «للناس» متعلق بـ«أكان» ولا يتعلق بـ«عجباً» لأنه مصدر مؤخر ولا بـ«أوحينا» لفساد المعنى، ولأنه أيضاً صلة فيلزم تقديم معمول الصلة وهو ممنوع. وقيل متعلق بقوله: «عجباً» على أنه بمعنى «معجب» والمصدر إذا وقع موقع اسم المفعول جاز أن يتقدم معموله عليه كاسم المفعول، ولعل صواب تعليقها أن يكون بتذكير الضمير إلى أن عاد على غير المجرور وهو حروف الجر كما هو متبادر أو أن المجرور يؤنث فيعم.

وإلى الخلاف في تعلقه بأحرف المعنى أشار بقوله:

59 ـ وَفِي أَحْرُفِ الْمَعْنَى خِلاَفٌ لَدَيْهِمُ جَوَازٌ وَمَنْعٌ ثُمَّ قَوْلٌ تَفَصَّلاَ
60 ـ فَإِنْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ فَذٰلِكَ جَائِزٌ وَإِلاَّ فَلاَ وَالْفَارِسِيُّ بِذَا اعْتَلاَ

(وفي) تعليق الجار والمجرور بـ(أحرف المعنى) كحروف النفي والنداء وعدم تعلقه به (خلاف لديهم) أي: النحاة على ثلاثة أقوال:

ـ أحدها: (**جواز**) مطلقاً وهو قول جماعة. ـ (**و**) الثاني: (**منع**) مطلقاً وهو مذهب الجمهور وشهره بعضهم. ـ (**ثم قول**) ثالث: (**تفصلا**) بأن قال: (**فإن ناب**) حروف المعنى (**عن فعل فذلك**) التعليق (**جائز**) على سبيل النيابة لا الأصالة، (**وإلا فلا**) يجوز (**و**) أبو علي (**الفارسي**) وأبو الفتح (**بذا اعتلا**) به تعلق بذا. «اعتلا» أي: ارتفع وتشرف لقولهما بهذا القول قاله «ت»، وقال أيضاً: «اعتلا» على وزن افتعل من العلو اهـ. والفارسي وأبو الفتح زعما في نحو: يا لزيدان، اللام متعلقة بـ«يا».

ولما فرغ من ترجمة ما يتعلق من حروف الجر وما لا يتعلق وبيان المتعلق به، أخذ في بيان حكم المجرور بعد المعرفة والنكرة فقال:

حكم المجرور
بعد المعرفة والنكرة

61 ـ وَإِنْ وَقَعَ الْمَجْرُورُ بَعْدَ مُنَكَّرٍ وَمَعْرِفَةٍ فَالْحُكْمَ كَالْجُمْلَةِ اجْعَلا

أخرهما على الأول لأنهما منها بمنزلة الجزء من الكل (وإن وقع) الجار و(المجرور بعد منكر و) بعد (معرفة) مع التمحيص وغيره، (فالحكم كالجملة) الخبرية المشروطة بالشروط المقدمة من كونها؛ إذا وقعت بعد معرفة محضة كانت حالاً ليس إلا، وإن وقعت بعد نكرة محضة كانت صفة ليس إلا، وإن وقعت بعد غير المحضة منهما احتملت الأمرين الحالية والوصفية وعلى هذا نبّه بقوله: (اجعلا) وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، أي: اجعلن أيها الطالب الحكم في ذلك كحكم الجملة.

ومثال وقوعه بعد النكرة المحضة وصفاً، قولهم: رأيت طائراً على غصن، فـ«على غصن» في محل الصفة لوقوعه بعد النكرة المحضة وهي «طائراً».

ومثاله بعد المعرفة المحضة قوله تعالى حكاية عن قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص، الآية: 79] فـ«في زينته» في موضع الحال، أي: «متزيناً» على تفسير المعنى، و«كائناً في زينته» على تفسير الإعراب.

ومثال المحتمل لهما الوصفية والحالية بعد غير المحض منهما: يعجبني الزهر في أكمامه، وهذا ثمر يانع على أغصانه. ـ لأن «الزهر» في المثال الأول معروف بالجنسية فهو قريب من النكرة، و«ثمر». ـ في المثال الثاني موصوف

بـ«يانع» فهو قريب من المعرفة، يجوز في كل من الجار والمجرور في المثالين أن تكون صفة وأن تكون حالاً كما قاله الأزهري.

والأكمام جمع «كم» بكسر الكاف: وعاء الطلع وغطاء النَّوْر، قال ابن حجر[1]: هو بضم الكاف، ومن قال: بالكسر فلعله لغة. و«الأغصان» جمع غصن بضم الغين ما لان من فروع الشجرة. و«الثمر» بالثاء المثلثة وفتح الميم. و«اليانع» النضج والزهر جمع أزهر النَّوْر الأصفر.

---

(1) شهاب الدين أحمد بن علي، أبو الفضل المعروف بابن حجر العسقلاني، صاحب فتح الباري شرح صحيح البخاري. توفي رحمه الله سنة 852هـ.

ما يتعلق به المجرور
إن وقع حالاً أو صفة أو خبراً أو صلة

في بيان حكم (ما يتعلق به المجرور) وهو محذوف في هذه المواضع الأربعة المشار إليها بقوله: (إن وقع حالاً أو) وقع (خبراً أو) وقع (صلة) فبدأ بالأول منها بقوله:

62 ـ وَإِنْ وَقَعَ الْمَجْرُورُ حَالاً كَجَاءَنِي	غُلَامِيَ فِي ثَوْبٍ فَعَلِّقْهُ تَفْضُلا
63 ـ بِمَعْنَى اسْتَقَرَّ وَاجِبَ الْحَذْفِ عِنْدَهُمْ	أَوِ اسْمٍ كَمَعْنَى مُسْتَقِرٌّ فَحَصِّلا

(وإن وقع المجرور حالاً) لدى حال (كجاءني غلامي في ثوب) «في ثوب» في محل الحال ومتعلقة بمحذوف تقديره كائنا أو استقر (فعلقه) أي: الجار والمجرور (تفضلاً) وهو جواب الأمر قبله أو جواب لشرط مقدّر، أي: إن علقته تحز فضلاً وشرفاً (بمعنى استقر) لأن الأصل في العمل الأفعال ويعضده الاتفاق عليه في الصلة.

قال «ت»: «بمعنى استقر» متعلق بقوله: «فعلقه» على مذهب من يرى من العروضيين أن التضمين هو تعلق معنى كلمة من البيت لبيت آخر بعده فهذا تضمين، وعلى مذهب من يخصه بأنه تعلق معنى كلمة القافية بما بعدها فلا تضمين فيه، لأن كلمة القافية هنا وهي «تفضلا» ليست متعلقة المعنى لما بعدها اهـ.

وأشار بقوله: (واجب الحذف عندهم) إلى أن الجار والمجرور إنما يتعلق بمحذوف على سبيل الوجوب عند النحاة فقوله: «واجب» نعت لـ«معنى» وعليه معطوف بقوله: (أو) علقه بـ(اسم كمعنى مستقر) وهو كائن وثابت لأن

الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد، ثم أمر الطالب بتحصيل ما ذكر هنا بقوله: **(فحصلا)**.

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله:

64 ـ كَذَا الْحُكْمُ مَهْمَا يَاتِ وَصْفاً وَمُخْبِراً بِهِ مِثْلُ زَيْدٌ فِي دِيَارِ بَنِي الْعَلاَ

(كذا الحكم) أي: الحكم كذا يعني يتعلق بمحذوف وجوباً **(مهما يات)** الجار والمجرور **(وصفاً)** أي: صفة لموصوف كقولك: رأيت طائراً على غصن، فـ«على غصن» متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر لأنه صفة.

وإلى الموضع الثالث أشار بقوله: **(ومخبراً به)** عن مبتدأ **(مثل)** قولك: **(زيد في ديار بني العلا)** فـ«في ديار» متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر. و«العلا» بفتح العين قال «ت»: يحتمل وهو الظاهر أنه اسم رجل.

وإلى الموضع الرابع أشار بقوله:

65 ـ وَإِنْ صِلَةَ الْمَوْصُولِ جَاءَ فَحُكْمُهُ تَعَلُّقُهُ بِالْفِعْلِ لاَ غَيْرُ فَاشْمَلاَ

(وإن صلة الموصول جاء) الجار والمجرور **(فحكمه وتعليقه بالفعل)** إنما كان يتعلق بالفعل دون غيره لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فلذلك يقدّر متعلقه هنا فعلاً. و«لا» من قوله: **(لا غير)** نافية بمعنى ليس، و«غير» اسمها وهو مبني على الضم تشبيهاً بـ«قبل» و«بعد» في الإبهام إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه والمضاف غير محذوف وهو خبر «لا» والتقدير: لا غير الفعل جائز، كذا للأزهري عند قول ابن آجروم[1]: مجرور لا غير. قال

(1) هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي أبو عبد الله النحوي، المشهور بابن آجروم ـ بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة ـ صاحب المقدمة المشهورة بالجرومية، وصفه شارح مقدمته المكودي بالإمامة في النحو وبالصلاح. وتعد مقدمته منذ أن ألفها الباب الرئيسي لعلم النحو. توفي رحمه الله سنة 723هـ. ودفن بفاس. [بغية الوعاة (ج1/ ص238)].

ابن هشام في «شرح الشذور»[1]: ولا يحذف ما تضاف إليه «غير» ويبنى على الضم إلا بعد «ليس» خاصة. قال بعض من تكلم هنا: قوله: **(فاشملا)** أي: فعمم هذا الحكم في كل موصوف لا تختص اهـ.

وأطلق في الموصول ولم يقيده بالاسم ولا بالحرف تبعاً لغيره والله أعلم.

تنبيهان:

الأول: ليس قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل، الآية: 40] من ظاهر المتعلق الذي يقدّر في أمثاله، لأن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص وكلامنا في كون العام. وأما الخاص فكغيره من سائر الألفاظ إن دل عليه دليل جاز حذفه وإلا فلا. ومثال الصلة: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء، الآية: 19] ويتعين في هذا الإخبار بالفعل تقديره استقر، ولا يتعلق بكائن أو مستقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما تقدم.

الثاني: اقتصر ابن هشام في «قواعده» على هذه المواضع المذكورة هنا وزاد في «مغنيه» ما نصه[2]: «ـ الخامس: أن يرفع الجار والمجرور اسماً ظاهراً نحو: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم، الآية: 10]. ـ والسادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مَثَلٍ وشبهه، كقولهم للمعرس: «بالرفاء والبنين»، بإضمار أعرست. ـ والسابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: «بزيد مررت به» عند من أجازه. ـ والثامن القسم بغير الباء نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل، الآية: 1]. ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء، الآية: 57] ويتعين كون متعلقه في هذا الأخير فعلاً لأن القسم لا يكون إلا جملة.

(1) هو كتاب لابن هشام الأنصاري وتمام العنوان: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.
(2) ليس النص كذلك، وإنما هو نقل بالتصرف. [انظر مغني اللبيب، الباب الثالث: في شبه الجملة، وأحكامها].

فـصـل
في رفعه الفاعلَ بعد النفي والاستفهام وفي هذه المواضع الأربعة

في بيان حكم (رفعه) أي: الجار والمجرور (**الفاعل بعد النفي والاستفهام وفي هذه المواضع الأربعة**) التي فرغنا منها الآن وهو وقوعه حالاً أو صفة أو صلة أو خبراً.

66 ـ إِذَا نُـفِـيَ الْـمَـجْـرُورُ يَـرْفَـعُ فَـاعِـلاً كَذَا مَعَ الاسْتِفْهَامِ فَاحْفَظْهُ تَكْمُلاَ

(**إذا نفي المجرور**) بمعنى إذا تقدم عليه أداة النفي (**يرفع فاعلاً**) لاعتماده على ذلك نحو: ما في الدار أحد. (**كذا**) يرفع فاعلاً (**مع الاستفهام**) أي: مع تقدمه عليه نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم، الآية: 13] فـ«أحد» و«شك» فاعلان بالمجرور وهو «في الدار» في الأول، و«في الله» في الثاني، لنيابته على جواب استقر ومستقر.

«ت» وقوله: (**فاحفظه تكملا**) الظاهر أنه مجزوم على جواب الأمر. قال بعض من تكلم هنا: بل مجزوم على جواب شرط مقدّر، أي: فإن حفظته تحز كمالاً وشرفاً اهـ.

67 ـ كَذَا الْحُكْمُ فِي هَذِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا وَالأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّ فِي ذَاكَ اسْجَلاَ

(**كذا الحكم**) يعني يجوز في الجار والمجرور حيث وقع (**في هذي**

المواضع) الأربعة **(كلها)** أي: يرفع الفاعل نحو: مررت برجل بيده صقر، وجاءني الذي في الدار أبوه، ومررت بزيد عليه جبة، وزيد في الدار أخوه.

قال في المغني: ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبر عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلاً.

الثاني: أن الأرجح كونه فاعلاً واختاره ابن مالك وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخر.

والثالث: أنه يجوز كونه فاعلاً وحيث أعرب فاعلاً، فهل عامله الفعل المحذوف والجار والمجرور؟ قولان اهـ.

ثم أشار إلى مذهب الأخفش والكوفيين جواز رفعه على الفاعلية مطلقاً لأنهم لا يشترطون الاعتماد بقوله: **(والأخفش والكوفي في ذلك اسجلا)** أي: أطلق القول في رفعه المجرور والفاعل ولم يقيده باعتماد ولا غيره والألف فيه للتثنية، ومراده أن الكوفيين والأخفش أجازوا رفع الجار والمجرور والاسم المرتفع بعده على الفاعلية من غير شرط تقدم نفي ولا استفهام نحو: في الدار زيد، فـ«زيد» عندهم يجوز أن يكون فاعلاً وأن يكون مبتدأ مؤخراً والجار والمجرور خبره. وأوجب البصريون غير الأخفش ابتدائية.

تنبيهان: الأول: قوله: «إذا نفي المجرور يرفع فاعلاً» كالصريح في أن مذهبه على مذهب القائلين أن ما بعد المجرور والنفي مرفوع على الفاعلية على أنه مرفوع بالجار والمجرور لا بفعل محذوف وعلى ذلك الجمهور.

وكلامه هذا أيضاً محتمل للمذاهب الثلاثة المتقدمة لأن قوله: «يرفع فاعلاً» هل على سبيل الوجوب أو على سبيل الراجحة أو على سبيل المرجوحية كل ذلك يصح حمل كلامه عليه تفاوتت المحامل قوة وضعفاً قاله «ت».

الثاني: اعلم أن الأخافشة ثلاثة: ـ الأخفش الأكبر وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عن سيبويه، وأبي عبيدة.

والثاني الأوسط هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الإمام النحوي البصري ذو التصانيف الجليلة أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه سناً وزاد في

العروض بحر المتدارك، وهل وفاته سنة عشر ومائتين أو إحدى وعشرين ومائتين؟ قولان، وهذا هو المذكور في البيت.

والثالث: الأخفش الأصغر وهو علي بن سليمان بن الفضل وروى عن المبرِّد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعاً في علم النحو ولا صنف فيه، وهل وفاته سنة خمس عشرة أو ست عشرة وثلاث مائة؟ قولان. والأخافشة أحد عشر نحوياً. والسيبويهيون أربعة كما قيل فإذا كان الرجل صغير العينين ضعيف البصر فهو أخفش.

ثم أخبر الناظم بأن الظرف والمجرور أخوان فكل ما ثبت للمجرور ثبت للظرف فقال:

68 ـ وَمَا قِيلَ فِي الْمَجْرُورِ فَالظَّرْفُ مِثْلُهُ لَدَى كُلِّ حُكْمٍ قَدْ تَقَرَّرَ أَوَّلاَ

(و) جميع (ما قيل) أي ذكر (في) الجار و(المجرور) من أنه لا بد من تعلقه بفعل وما في معناه، ومن كونه صفة للنكرة المحضة، وحالاً من المعرفة المحضة، ومحتملاً للوصفية والحالية بعد غير المحض منهما، وغير ذلك، (فالظرف مثله لدى) أي: في (كل حكم قد تقرر) وثبت له فلا بد من تعلقه بفعل زمانياً كان الظرف أو مكانياً، ـ فالأول نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف، الآية: 16] فـ«عشاء» ظرف زمان متعلق بـ«جاءوا». الثاني نحو: ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف، الآية: 9] فـ«أرضاً» ظرف مكان متعلق بـ«اطرحوه» ونصب على الظرفية لإبهامها من حيث كونها نكرة مجهولة أو بمعنى فعل، نحو قولك في الزماني: زيد مبارك يوم الجمعة، وفي المكان: زيد جالس أمام الخطيب، فظرفان متعلقان باسم الفاعل لما فيه من معنى الفعل. وقوله: (أولاً) متعلق بـ«تقرر» وهو الواقع في نسخة «ت»، وفي نسخة «ع» مكملاً.

تنبيه: قوله: «كل حكم» عام أريد به الخصوص لأنه ما من ظرف إلا وله متعلقه، ولا تستثني من الكلمة المتقدمة شيئاً، والله أعلم. ومراده بقوله:

«أولاً» في قوله: «وكل حروف» إلخ، وكذلك قوله: «مكملاً» أي: تقرر ذلك الحكم. فيما تقدم حال كونه تاماً فافهم.

ومثال وقوعه صفة بعد النكرة الخالصة: مررت بطائر فوق غصن، صفة لطائر.

ومثال وقوعه حالاً بعد المعرفة المحضة: رأيت الهلال بين السحاب فـ«بين» حال من الهلال.

ومثال وقوعه محتملاً للوصفية والحالية بعد غير المحض منهما: يعجبني الثمر فوق الأغصان، فـ«فوق» يحتمل الوصفية والحالية لأنه وقع بعد المعرف بـ«أل» الجنسية وهو قريب من النكرة، فإن راعيت معناه جعلت الظرف صفة، وإن راعيت لفظه جعلته حالاً منه.

ومثال وقوعه خبراً: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال، الآية: 42] فـ«أسفل» ظرف مكان خبر عن «الركب».

ومثال وقوعه صلة: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء، الآية: 19] فـ«من» بفتح الميم اسم موصول و«عنده» صلتها.

ومثال رفعه الفاعل مع تقدم النفي: «ما عندك أحد».

ومثاله مع تقدم الاستفهام: أعندك زيد؟

ومثال تقدم الموصول: جاء الذي عندك أبوه.

ومثال تقدم صاحب الحال: مررت بزيد عنده مال.

ويجب تعليقها بمحذوف في الثمانية المواضع المذكورة الآن في المجرور.

ولما أكمل مراده أخبر به فقال:

خاتمة

69 ـ وَقَدْ كَمُلَ الْمَقْصُودُ مِمَّا أَرَدْتُهُ فَلِلَّهِ رَبِّي الْحَمْدُ دَائِماً أُصْلاَ

(وقد كمل المقصود مما أردته) فقال «ت»: و«ما» من قوله: «مما» أردته لبيان الجنس أي: كمل المقصود الذي هو ما أردته أولاً بقولي: «وبعد فهاك نبذة من قواعد».

قال السيوطي: كمل الشيء كمالاً مثلث الميم.

فإن قلتَ: هل الضم أرجح أو النصب والجر؟

قلتُ: رأيت بخط بعض الشيوخ ناقلاً عن الوهراني[1] الضم أرجح ثم النصب ثم الجر.

ثم حمد الله تعالى وأثنى بالصلاة على نبيه فقال: **(فللّه ربي)** أي: خالقي **(الحمد)** بدءاً وعوداً. وبدأ كتابه بالحمد الذي هو من أفضل العبادات بعد أداء المرء ما وجب عليه، وختمه به تأسياً بكتاب اللّه وسنة نبيه عليه السلام.

قال: «ت»: **(دائماً أصلا)** نعتان لمحذوف أي: حمداً دائماً موصلاً.
وأشار بقوله: «أصلا» إلى أن الحمد كله للّه وما ينسب منه لغيره فعلى سبيل الفرعية والمجاز اهـ.

70 ـ وَبَعْدُ عَلَى خَيْرِ النَّبِيِّينَ أَحْمَدَ صَلاَةٌ تَعُمُّ الأُفْقَ طِيباً وَمَنْدَلاً
71 ـ وَأَزْوَاجِهِ وَالآلِ طُرّاً وَصَحْبِهِ أُولِي الْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ وَالْمَجْدِ وَالعَلاَ

(وبعد) الإخبار بكمال الخط المطلوب وحمده للّه تعالى و**(على خير**

---

(1) هو أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن أبي حيدة الوهراني، الفقيه العمدة الإمام العالم القدوة. توفي رحمه اللّه سنة 951هـ. [شجرة النور الزكية/ ص278]. وفي جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس: هو أحمد بن محمد بن جيدة ـ بالجيم ـ (ج1/ ص158).

النبيئين أحمد صلاة). وبدأ كتابه بالصلاة وختمه بها لأنها كما قال عياض[1]: تستحب عند ابتداء الكتاب وعند تمامه. ولم يشفعها رحمه الله أولاً وآخراً بالتسليم مع أن الله تعالى قال: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب، الآية: 56]، ونص الأشياخ على كراهة إفرادها عنه كما فعل الناظم، وصلّى عليه لما رواه أبو هريرة عنه أنه قال: «**من صلّى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب**»[2].

وسمي ﷺ بأحمد لأنه أحمد الحامدين أو لأنه يحمد في السماء والأرض. (**تعم الأفق**) أي: تملأه وتسده، وهو الدائرة التي هي آخر ما يدركه البصر من بسيط الأرض وهي الفاصلة بين ما ظهر وما خفي وهو ما بين السماء والأرض وهما قولان. و(**طيباً**) منصوب بنزع الخافض.

«**ت**»: هو تمييز منقول من الفاعل والأصل «يعم الأفق طيبها ومندلها»، ثم عطف مقدر على «طيباً» منه عطف الخاص على العام فقال: (**ومندلا**) بفتح الدال العود الهندي وقيل: نوع من الطيب. (و) على (**أزواجه**) الطاهرات أمهات المؤمنين (و) على (**الآل**) والمراد بهم أهل بيته، أو قومه وأتباعه من أمته وأولاده، أو أولاد أعمامه وهم: علي وعباس وجعفر وعقيل وحمزة، أقوال أربعة. ويؤخذ من كلامه أن الآل لا تجوز إضافته إلى الضمير وهو مذهب الكسائي[3]، قال إلا في ضرورة الشعر وهو خلاف المشهور، وأصله «أهل» فأبدلت الهاء ألفاً لاجتماعها مع الهمزة، ولا يضاف الآل إلى البلد، فلا يقال: فلان من آل البصرة. وإنما يقال: من آل فلان ومن آل بني فلان، قاله الدينوري.

---

(1) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي القاضي، يكنى أبا الفضل، سبتي الدار والميلاد، أندلسي الأصل، دفين مراكش، كان إمام وقته في كثير من العلوم، له مشارق الأنوار، الشفا، إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم. توفي رحمه الله سنة 544هـ. [الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب/ ص270].

(2) الترغيب والترهيب، للحافظ المنذري، وقال: روي من كلام جعفر بن محمد موقوفاً عليه وهو أشبه. (ج1/ ص79).

(3) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، أبو الحسن الكسائي. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. له معاني القرآن، ومختصر في النحو، وغيرهما. توفي رحمه الله سنة 182هـ. [بغية الوعاة (ج2/ ص162)].

و(**طراً**) حال من أزواج والآل معناه جميعاً (و) على (**صحبه أولي**) أي: أصحاب (**الفضل**) وهو الكمال التام الذي لا يتصور معه نقص.

وصحبه قيل: جمع صاحب. وقيل: جمع لا مفرد له من لفظه، وصاحب الرجل من بينهما مخالطة وملابسة. وهل المراد بأصحابه من ولد في زمانه وآمن معه، أو من بلغ زمانه، أو من رآه ولو مرة، أو من روى عنه حديثاً واحداً، أو من غزا معه غزوة أو غزوتين، أو كان معه سنة أو سنتين؟ أقوال.

(و) أولي (**العلا**) بفتح العين والمد: الرفعة والمنزلة كما تقدم. ويؤخذ من كلامه جواز الصلاة على غير الأنبياء وهو كذلك إذا كانت في حكم التبع كما هنا، واختلفوا فيها على غيرهم، وذهب مالك وغيره إلى أنها لا تجوز.

وفي أوائل ربيع الأول فرغنا من هذا التقييد في العام السادس والأربعون وألف، نسأل الله تعالى أن يجعله هدية مقبولة مرضية ليعم الانتفاع به كما بأصله شرقاً وغرباً، بجاه نبيه وآله وصحبه وأزواجه والأولياء والصالحين حيث كانوا.

اللهم يا من اطلع على السرائر الخفيات، وعلى الضمائر الطاوية، ويا من لا تشتبه عليه اللغات، ولا تختلف عليه الأصوات، ويا باعث الأموات، ويا مقدر الأقوات، ويا جابر الأرضين والسماوات، نسألك بفضلك الذي لا يرى إلا منك، أن ترزقنا ولوالدينا ولأشياخنا ولأقاربنا ولأحبابنا وللمحسنين إلينا أعمال الصالحين، ويقين الصادقين، وأسبل علينا سترك، وغطنا برداء عافيتك حتى نلقاك مستورين مغفورين مرحومين معتوقين بلا ذنب، بحرمة المتقين، وبحرمتك يا ذا الجلال والإكرام، يا أرحم الراحمين يا رب العالمين.

قال مؤلفه بيروك بن عبد الله بن يعقوب السملالي راجياً على من اطلع أن يعذره من الزلل إن وقع له فيه لأن الأمر كما قيل: لا بد لكل واضع كتاب من شيء يقع فيه، إما من شيء أغفله أو شيء أخفي له، فلو كان لا يضع الكتب إلا من لا يقبل شيئاً ولا يوهمه لعدمت التوالف، لكن من وقف في الكتب على ذلك يقوم إليه بالإصلاح، فلا أصلح إذ كفي أكثر المؤونة، والله الواهب للعقل والهداية، والحمد لله بلا نهاية، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين. انتهى وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى.

فهرس الموضوعات